

دراسة قياسية لتزامن الوضعين المالي والخارجي في الاقتصاد العراقي للمدة

(2024-2004)

An Econometric Analysis of the Synchronization between Fiscal and External Balances in Iraq(2024–2004)

مدرس دكتور: هيثم حميد مطلق المنصور

وزارة التربية العراقية

Dr. Haitham Hameeed Mutlaq Al-Mansour

Iraqi Ministry of Education

haithamhmutlaq@gmail.com

المستخلص

تتناول الدراسة تحليل التزامن بين الوضعين المالي والخارجي في الاقتصاد العراقي خلال المدة من عام 2004 إلى عام 2024، مستندة إلى فرضية العجز التوأم. إذ تهدف الدراسة إلى اختبار وجود علاقة سببية بين الوضع المالي (عجز أو فائض الموازنة العامة) ورصيد الحساب الجاري في العراق، مع تشخيص اتجاه هذه العلاقة، بالتركيز على تأثير تقلبات أسعار النفط والمتغيرات الاقتصادية مثل النمو الاقتصادي الحقيقي، وأسعار الصرف الأجنبي، والاستثمار الخاص والأجنبي. وقد اعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار الذاتي ذو التباطؤ الموزع (ARDL) من أجل إجراء التحليل القياسي للسلاسل الزمنية ذات العلاقة، مع انجاز اختبارات الحدود وجرانجر للسببية.

إذ أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سببية تتجه من الحساب الجاري إلى الوضع المالي في العراق، مدعومة بهيمنة أسعار النفط العالمية، حيث تؤدي الزيادة في أسعار النفط بنسبة 1% إلى تحسن الوضع المالي بنسبة 0.859%. كما أشارت إلى ضعف تأثير القطاعات غير النفطية، مما يعكس الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي. لذا تقدم الدراسة توصيات منها تنويع مصادر الإيرادات، وتحسين السياسات المالية، فضلاً عن تعزيز الاستثمار في القطاعات ذات الإنتاج الحقيقي لبلوغ الاستقرار الاقتصادي في العراق.

الكلمات المفتاحية: العجز التوأم، الوضع المالي، الحساب الجاري، أسعار النفط، النمو الاقتصادي الحقيقي، نموذج الانحدار الذاتي ذو التباطؤ الموزع (ARDL).

Abstract

This study examines the synchronization between fiscal and external balances in the Iraqi economy over the period 2004–2024, grounded in the twin deficit hypothesis. The research aims to test the existence of a causal relationship between the fiscal position (general budget surplus or deficit) and the current account balance in Iraq, while identifying the direction of this relationship. Particular emphasis is placed on the impact of oil price volatility and key economic variables, including real economic growth, foreign exchange rates, and private and foreign investment. The study employs the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model to conduct an econometric analysis of the time series data, supplemented by bounds testing and Granger causality tests. The findings reveal a significant causal relationship from the current account to the fiscal position, driven by the dominance of global oil prices, where a 1% increase in oil prices improves the fiscal position by 0.859%. Additionally, the limited influence of non-oil sectors underscores the rentier nature of the Iraqi economy. The study recommends diversifying revenue sources, enhancing fiscal policies, and promoting investment in productive sectors to achieve economic stability in Iraq.

Keywords: Twin Deficits, Fiscal Position, Current Account, Oil Prices, Real Economic Growth, Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL).

1- المقدمة

تُعد العلاقة بين الوضع المالي والخارجي للاقتصاد والمعروفة أيضاً بـ"فرضية العجز التوأم"، من الموضوعات الأساسية في الأدبيات الاقتصادية التي تثير الجدل بين الاقتصاديين، وتكتسب أهمية خاصة في الاقتصادات الربعية مثل الاقتصاد العراقي، إذ تنقسم هذه الاقتصاديات بتقلبات شديدة وصدمات نفطية متأتية من متغيرات أغلبها خارجية، نتيجة الاعتماد الكبير على الموارد المالية المتحصلة من تصدير النفط للخارج. لذلك لا بد من وجود دراسة تعمل على تحليل كمي وقياس اقتصادي للتزامن ما بين الوضع المالي والخارجي في العراق، وسيتم ذلك بالاستناد على ما متوفر من بيانات لمتغيرات اقتصادية رئيسة مؤثرة في موضوع الدراسة، وخلال مدة مختارة من عام 2004 إلى عام 2024، مع اختبار صحة فرضية العجز التوأم في العلاقة بين الوضع المالي (الموازنة العامة) ورصيد الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، الذي يمثل مرآة عاكسة لروابط الاقتصاد العراقي مع اقتصاديات دول العالم. فضلاً عن محاولة تقديم فهم أعمق لديناميكية هذه العلاقة، وسد الفجوة البحثية المتعلقة بخصوصية الاقتصاد العراقي وهيكله الاقتصادي،

وتقديم نتائج من الممكن ان تكون هامة في تعزيز الأدبيات النظرية وتوجيه السياسات الكلية، عبر تقديم رؤى حول علاقة وضع الموازنة العامة في العراق مع اتجاهات روابطه الاقتصادية مع الاقتصادات الدولية.

1-1- أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى دراسة وتحليل مديات وجود تزامن بين الوضع المالي ورصيد الحساب الجاري في العراق، من أجل ذلك سيتم اختبار صحة فرضية العجز التوأم، وتحديد اتجاه العلاقة بين مؤشري المالية العامة والحساب الجاري، وذلك من خلال قياس وتحليل تأثير المتغيرات الاقتصادية الرئيسية (مثل أسعار النفط، والنمو الاقتصادي الحقيقي، وأسعار الصرف الأجنبي، والاستثمار الخاص والأجنبي) في الوضع المالي، وعلاقته برصيد الحساب الجاري في العراق. بغية تقديم أدلة تجريبية الهادفة لملء الفجوة البحثية، ومن ثم تقديم رؤى حول التفاعلات الديناميكية بين المؤشرين محل الدراسة.

1-2- أهمية الدراسة: تستند إلى أهمية استكشاف موضوع حيوي هو العلاقة بين مؤشر الوضع المالي (الإيرادات والنفقات العامة) ومؤشر الحساب الخارجي (رصيد الحساب الجاري المحتوي على الميزان التجاري والمدفوعات الخارجية) في الاقتصادات الريعية كالعراق، مما يعرض الاقتصاد المحلي للصدمات الخارجية كتقلبات أسعار النفط والاضطرابات الجيوسياسية. عليه لا بد من وجود دراسة تقدم تحليل للوضع العراقي اذ تم اختيار المدة (2004 – 2024)، في محاولة لتغطية أحداث هامة مثل الاضطرابات السياسية، والأزمات الاقتصادية والأمنية، وجائحة كورونا، مما يجعل التحليل ذا صلة مباشرة بالتحديات الحالية والمستقبلية في إدارة المالية العامة وميزان المدفوعات، التي قد تؤثر في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتنمية الاقتصاد العراقي.

1-3- مشكلة الدراسة: تتمثل المشكلة في وجود تحديات ومؤثرات عديدة في تحقيق الاستقرار المالي للموازنة العامة و التوازن في الحساب الخارجي للاقتصاد العراقي، ذي الطبيعة الريعية، ووسط تقلبات أسعار النفط العالمية وضرورة التنويع الاقتصادي في العراق، فإن من المرجح أن تتركز المشكلة في هذه الطبيعة، مما يجعل لإيرادات النفط مساهمة هامة في الموارد المالية العامة واتجاهات وحجم إنفاقها لتؤثر في وضع الموازنة العامة، فضلاً عن تأثير هذه الطبيعة في جانب الصادرات الاحادية مقابل تنوع واختلاف حجم ما يتم استيراده من الخارج. كل ذلك يجعل من الاقتصاد في العراق عرضة للصدمات الخارجية مثل انخفاض أسعار النفط وارتفاعها، فضلاً عن وجود متغيرات اقتصادية محلية تؤثر في العلاقة ما بين الوضع المالي وصافي الحساب للتعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي.

اذن تتركز مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي:

ما هو تأثير تقلبات أسعار النفط العالمية والمتغيرات الاقتصادية المحلية على تحقق التوازن بين الوضع المالي والخارجي في العراق؟

1-4- فرضية الدراسة: تنص الفرضية على أن "هناك علاقة سببية متزامنة ما بين وضع الموازنة المالية العامة وصافي الحساب الخارجي في العراق، اذ يؤثر الحساب الجاري في الوضع المالي بشكل أكبر. كما إن أسعار النفط تلعب دوراً رئيساً في هذا التوازن، مع تأثير محدود للقطاعات غير النفطية".

1-5- منهجية الدراسة: لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضيتها فإنها تعتمد على منهجية قياسية باستعمال انموذج الانحدار الذاتي ذو التباطؤ الموزع (ARDL)، من أجل تحليل العلاقة المتزامنة بين الوضع المالي والحساب الجاري في

العراق. كما سيتم تحليل البيانات الزمنية من 2004 إلى 2024 باستعمال اختبارات إحصائية وقياسية مثل اختبار الحدود، واختبار غرانجر للسببية، وفحص وجود التكامل المشترك، فضلاً عن تحديد الاتجاه السببي للعلاقة محل الدراسة.

1-6- حدود الدراسة:

أ. الحدود المكانية: تتمثل بدراسة الاقتصاد العراقي فقط.

ب. الحدود الموضوعية: تركز الدراسة على تحليل التوازن بين الوضع المالي (الموازنة العامة) وصافي الحساب الخارجي (الحساب الجاري). كما تشمل الدراسة المتغيرات الاقتصادية الرئيسية: أسعار النفط، النمو الاقتصادي الحقيقي، أسعار الصرف الأجنبي، والاستثمار المحلي والأجنبي.

ت. الحدود الزمنية: تشمل المدة الزمنية من عام 2004 إلى عام 2024.

2- مدخل نظري وتجريبي:

اهتمت الأدبيات الاقتصادية النظرية والتجريبية بالعلاقة بين الوضعين المالي والخارجي عبر العجز أو الفائض للموازنة العامة والحساب الجاري في ميزان المدفوعات، ومدى تزامن الوضعين معاً، فقد اهتم الباحثون والدارسون بهذه العلاقة في سياق الاقتصادات المتقدمة والناشئة والنامية. لذلك سوف نستعرض بعض من الأدبيات النظرية ذات الصلة بموضوع الدراسة، وكما يلي:

1-2- المدخل التعريفي: عرفت هذه العلاقة ضمن مفهوم العجز التوأم Twin Deficit، الذي يعرف أيضاً بالعجز المزدوج Dual Deficit، إذ تم طرح هذا المفهوم لأول مرة في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية، بسبب التوسع المالي المفرط Excessive Fiscal Expansion وانخفاض قيمة الدولار Dollar Depreciation، مقابل العجز غير الاعتيادي في الحساب الجاري لميزان المدفوعات الأمريكي (Abell، 1990، 83؛ Darat، 1998، 353).

يعد العجز التوأم مصطلحاً اقتصادياً كلياً "يحاول تفسير العلاقة المباشرة بين عجز الحساب الجاري والمالي، ويحدد اتجاه هذه العلاقة بكونها سببية أو مترامنة في اقتصاد بلد ما، فتكون علاقة سببية أحادية أو ثنائية (تعرف بتوأمة العجزين)، وأي تغيير في محصلة أحد العجزين سوف يؤثر بالآخر بنفس الاتجاه أو عكسه، عليه فإن أدوات السياسة المالية تؤثر في ميزان المدفوعات في اقتصاد ما وخلال مدة زمنية معينة (عادةً سنة)، من خلال التأثير في حركة قيود الحساب الجاري" (الطراونة وجديتاوي، 2015، 6).

تتم دراسة العلاقة بين العجزين عبر خلفية نظرية مرتبطة بطبيعة الاقتصاد المفتوح، حيث يمكن توضيح هذه العلاقة من خلال مطابقة الدخل القومي الأتية (Dornbusch & et al، 2011، 30):

$$Y = C + I + G + (X - M) \dots\dots (1)$$

إذ يمثل Y الناتج المحلي الإجمالي (أو الدخل القومي)، وC هو الاستهلاك النهائي للأسر (الإنفاق الاستهلاكي)، وI يعبر عن الإنفاق الاستثماري (إنفاق القطاع الخاص على رأس المال)، وG يمثل الإنفاق الحكومي على البنى التحتية

والخدمات العامة، ويمثل X إجمالي الصادرات (بيع السلع والخدمات للخارج)، و M يعبر عن الاستيرادات (شراء السلع والخدمات من الخارج)، وإن $(X - M)$ هو صافي الصادرات (الميزان التجاري).

كما يتم توضيح رصيد الحساب الجاري (Current Account Balance (CA) كالأتي (Hailemareiam)،
: 58-60) 2023

$$C = (X - M) + N \quad \dots\dots (2)$$

حيث إن N تمثل صافي الدخل من الخارج Net Foreign Income (وهو الفرق بين دخل البلد من الاستثمارات الأجنبية المتدفقة للاقتصاد ومدفوعات البلد للأجانب). حيث من الممكن تمثيل الادخار الوطني National Saving (S) (إجمالي المدخرات الحكومية والفردية) في مطابقة الاقتصاد المفتوح الآتية:

$$S = I + CA \quad \dots\dots (3)$$

ومن الممكن توضيح معادلة الادخار الوطني ذي الرقم (3) عبر شطرها إلى ادخار خاص Private Saving (S_p) وادخار حكومي Government saving (S_g)، حيث يمثل S_p المبلغ المتبقي من الدخل بعد الاستهلاك Consumption (C) والضرائب Taxes (T) (أي $S_p = Y - C - T$)، وكذلك فإن S_g يمثل الفرق بين الإيرادات العامة TP والنفقات العامة EP (إذا تنفق الحكومة أكثر من إيراداتها فيمثل عجزاً مالياً حيث تكون مدخراتها سالبة S_g).

وبناءً على ما سبق فمن الممكن إعادة صياغة المعادلة (3) كالآتي:

$$S = S_p + S_g = Y - C - T + (TP - EP) = I + CA \quad \dots\dots (4)$$

$$I + CA = S_p + (TP - EP) \quad \dots\dots (5)$$

حيث تمثل المعادلة (5) العلاقة بين الاستثمار والادخار والعجز المزدوج، فقد يؤدي عجز الموازنة العامة ($TP - EP$) إلى عجز في الحساب الجاري CA مما يدعم فرضية العجزين. ويمكن تبسيط المعادلة (5) إلى:

$$CA = S_p - I + (TP - EP) \quad \dots\dots (6)$$

تبين المعادلة (6) كيفية تأثير الحساب الجاري CA بالادخار والعجز المالي للحكومة. حيث من الممكن توقع حالتان من المعادلة (6) هما (Hailemareiam)، 2023، (59):

الحالة الأولى: عند افتراض بقاء الفرق بين الادخار الخاص S_p والاستثمار I هو مستقر عبر الزمن، فإن تقلبات الجانب المالي للموازنة ($TP - EP$) قد يؤدي إلى تقلبات الحساب الجاري CA في المعادلة (6)، أي عند حدوث تأثيرات مباشرة للموازنة المالية تؤدي لتحركات في الحساب الجاري. إذ يتم اثبات فرضية العجز التوأم (المزدوج) عبر تحرك العجزين المالي والخارجي بنفس الاتجاه (أي تحقق علاقة طردية ومترابطة بينهما).

الحالة الثانية: عند افتراض حدوث تغيرات في الفرق بين S_p و I فإن فرضية العلاقة بين العجز المالي للموازنة والحساب الجاري CA لن تتحقق.

بناءً على التحليل السابق فإن الاقتصاديين قدموا فرضيتين نظريتين حول العلاقة بين العجز المالي والجاري، هما: الفرضية الكينزية Keynesian Hypothesis، وفرضية تكافؤ ريكادو Ricardian Equivalence Hypothesis.

إذ تستمد الفرضية الأولى على أفكار جون مينارد كينز J. M. Keynes في أن زيادة العجز المالي نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي أو خفض الضرائب أو كلاهما معاً سوف يحفز الطلب الكلي Aggregate Demand، ليؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في فترات الركود، وخلق فرص عمل لينخفض معدل البطالة، وتأثير إيجابي في الحساب الجاري عبر زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية. حيث إن زيادة عجز الموازنة المالية وفقاً للكينزيون عبر زيادة الإنفاق الحكومي على البنية التحتية سوف يؤدي لزيادة دخول الأفراد مما يزيد من الطلب على الاستيرادات من الخارج ليرفع من العجز التجاري في ميزان المدفوعات (Elmendorf & Mankiw، 1999، 1617-1644).

أما الفرضية الثانية فإنها مستمدة من ديفيد ريكاردو D. Ricardo، ثم طورت الفرضية من قبل بارو Barro في عام 1974، إذ بعد زيادة الحكومة لإنفاقها (تمويل العجز) سوف يدرك الأفراد الراشدون من إن الضرائب سترتفع في المستقبل من أجل سداد الدين العام لذلك سيخفضون من استهلاكهم الحالي ويزيدون من مدخراتهم من أجل مواجهة الضرائب المتوقعة زيادتها (Barro، 1974، 1095 – 1117). لذلك فإن الطلب الكلي $(C + I + G)$ سوف لن يتغير، كما إن الحساب الجاري سوف لن يتأثر، لأن الادخار الخاص S_p يرتفع من أجل تعويض العجز المالي؛ إذ حتى لو ازداد الإنفاق العام G فإن S_p لا يتغير ليؤدي إلى ارتفاع الحساب الجاري CA بنفس المقدار (Bernheim، 1987، 265-270).

ومن الممكن اعداد مقارنة بين الفرضيتين في الجدول (1) الآتي:

الجدول 1: مقارنة بين الفرضية الكينزية وفرضية تكافؤ ريكادو

المعيار	الفرضية الكينزية	فرضية تكافؤ ريكادو
السلوك الفردي	سلوك لا يتوقع فرض ضرائب مستقبلية	سلوك يتوقع فرض ضرائب مستقبلية، ويتكيفون مع السياسة الحكومية
تأثير العجز المالي	يزداد الطلب الكلي وينخفض الحساب الجاري	لا يتأثر الطلب الكلي أو الحساب الجاري
السياسة المثلّية	تحفيز الاقتصاد عبر العجز المالي (زيادة الإنفاق العام)	تخفيض العجز المالي لأن تأثيره محايد
الأدلة التجريبية	إمكانية تطبيقها في فترات الركود	إمكانية تطبيقها في الاقتصادات المستقرة والمتقدمة

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- Bernheim, B. D. (1987). Ricardian Equivalence: An Evaluation of Theory and Evidence. NBER Macroeconomics Annual, 2, 263-304.
- Elmendorf, D. W., & Mankiw, N. G. (1999). Government Debt. In J. B. Taylor & M. Woodford, Handbook of Macroeconomics, 1, 1615-1669.

2-2-مراجعة الأدبيات: هنالك جدل واسع حول العلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري، تؤدي إلى التوصل لنتائج مختلفة ومتضاربة بما في ذلك اقتصاد بلد ما، والتي تعود لأسباب عديدة منها طبيعة ذلك الاقتصاد وخصائصه والمدة الزمنية المدروسة التي تتأثر بعوامل مختلفة، فضلاً عن المنهجية المتبعة من قبل الباحث والدارس لهذه العلاقة ورؤيته التفسيرية لهذه العلاقة محل الدراسة. لذلك سوف نخصص الفقرة الحالية لمراجعة عدد من الدراسات التطبيقية على اقتصاديات مختلفة وحسب وجهات نظر الباحثين والاقتصاديين. فمن هؤلاء من توصل إلى إن اتجاه العلاقة بين العجزين هو احادي السببية، إذ يتجه التأثير من العجز المالي إلى عجز الحساب الجاري أو العكس، ومنهم من أشار إلى تحقق فرضية العجز التوأم بين العجزين (فرضية المنهج الكينزي).

ففي دراسة (Hatemi & Shukur)، (2002) سعت لتحليل اتجاه العلاقة السببية بين عجز الميزانية الفيدرالية للولايات المتحدة الأمريكية وعجز الحساب الجاري للمدة (1: 1975 – 4: 1998) باستعمال نموذج متجه الانحدار الذاتي (Vector Autoregression Model (VAR)، لتشير الدراسة إلى عدم وجود علاقة سببية بين العجزين (عدم تحقق فرضية العجز التوأم). لكن عندما قام الباحثان بتجزئة المدة المدروسة لمدتين فرعيتين، فقد بينت المدة الأولى (1: 1975 – 4: 1989) وجود علاقة سببية موجبة بين العجزين، والعكس حصل في المدة الثانية (1: 1990 – 4: 1998) إذ اشارت نتائج الانموذج وجود علاقة سببية طردية متجه من إن انخفاض عجز الحساب الجاري يؤدي إلى انخفاض عجز الميزانية الفيدرالية، حيث يتم ذلك عبر جذب الاقتصاد الأمريكي للتدفقات الرأسمالية، وتحقيق الفائض في الميزان التجاري.

وحاولت دراسة (Marinheiro)، (2008) اختبار اتجاه العلاقة بين العجزين في مصر خلال المدة (1977 – 2003)، فهل هذه العلاقة تحقق فرضية تكافؤ ريكاردو Ricardian Equivalence، أم هي ضمن فرضية العجز التوأم Twin Deficits. لتتوصل الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري بعلاقة سببية عكسية، حيث العجز في الحساب الجاري يقود لتفاقم عجز الموازنة العامة في مصر، حسب نتائج اختبار جوهانسون Johansen وتقدير الانحدار المتعدد بين العجزين. لذلك رفضت الدراسة فرضية تكافؤ ريكاردو إذ بينت النتائج أن الزيادة في العجز المالي لا يؤدي إلى زيادة الادخار الخاص، وقبول فرضية العجز التوأمي ذو الاتجاه السببي الواحد. عليه أوصت الدراسة بضرورة التركيز على تحسين الحساب الجاري باعتباره وسيلة لتعزيز الموازنة العامة في مصر.

وقدم (آل طعمة، 2011) دراسة في تحليل العلاقة بين عجز الموازنة والحساب الجاري في كل من المملكة العربية السعودية وجنوب أفريقيا واليونان، لمدد زمنية مختلفة امتدت من عام 1970 لغاية عام 2010. حيث اعتمدت الدراسة على اختبار جوهانسون – Juselius - Johansen لاختبار وجود علاقة تكامل مشترك بين العجزين المالي والجاري، لتتوصل الدراسة الى وجود علاقة سببية باتجاه واحد من عجز الحساب الجاري إلى عجز الموازنة في

كل من المملكة السعودية وجنوب أفريقيا، لتؤكد فرضية كينز باتجاه سببي واحد. بينما نتائج التكامل المشترك في اليونان لم تؤكد وجود علاقة مباشرة بين العجزين، لتتفق مع الفرضية الريكاردية. كما بينت الدراسة إن هذه العلاقة مرتبطة بطبيعة وهيكل الاقتصاد ومدة اختيار الدراسة، فضلاً عن الأساليب القياسية المستخدمة لذلك لا يمكن تعميم نتائج الدراسات التجريبية في قبول أو رفض فرضية العجز التوأم على مستوى باقي الاقتصاديات، عليه لابد من اجراء دراسات تجريبية لكل اقتصاد بمدد زمنية مختلفة وبأدوات قياسية متطورة.

كما اختبرت دراسة (Anas، 2013) العلاقة بين العجزين المالي والحساب الجاري في المغرب، مع التركيز على فرضية العجز التوأمي، باستعمال نموذج قياسي هو VAR وتحليل دوال الاستجابة النبضية Impulse Response Analysis، بالاعتماد على بيانات سنوية تمتد من عام 1980 إلى 2012، لتتوصل الدراسة إلى إن العلاقة السببية بين العجزين ذو اتجاه واحد، إذ تؤثر تغيرات العجز المالي في تغيرات الحساب الجاري، لذلك فإن السياسة المالية عليها أن تحسن من توجيه أدواتها من أجل تحقيق الاستقرار المالي من ثم تحسين الأداء الاقتصادي، وبالتركيز على التأثير في عجز الحساب الجاري في المغرب.

وعملت دراسة (وردة، 2016) على تحليل العلاقة بين العجز الموازني للمالية العامة والتوازن الخارجي في الاقتصاد الجزائري للمدة (1990 – 2010) باستعمال نموذج الانحدار الذاتي المتجه VAR إذ اظهرت نتائج اختبار غرانجر Granger (اختبار تحديد اتجاه العلاقة السببية بين العجزين) إن عجز الموازنة العامة لا يؤدي إلى تغيرات في رصيد الحساب الجاري، لكن العكس يحدث حيث إن العجز في الحساب الجاري يؤثر على العجز في الموازنة العامة بسبب الطبيعة الربعية للاقتصاد الجزائري. لذلك أكدت الدراسة على أهمية العلاقة بين العجزين، وضرورة تنويع المصادر الاقتصادية للبلاد بما يقود لتحسن الميزان الخارجي، ويقود لتنويع الموارد المالية للموازنة العامة، وعدم اعتماد الاقتصاد الجزائري على الجباية البترولية.

وركزت دراسة (عاشور، 2021) على قياس وتحليل العلاقة بين عجز الميزان التجاري وعجز المالية العامة في العراق للمدة (2003 – 2019)، باستخدام المنهج القياسي عبر نموذج VAR والاختبار السببي لغرانجر Granger من أجل تحديد طبيعة العلاقة بين العجزين واتجاهها، لتتوصل الدراسة إلى وجود علاقة سببية موجبة متجهة من العجز التجاري إلى العجز المالي، ليؤكد فرضية التوأم بين العجزين في اقتصاد نفطي كالعراق، لتوصي الدراسة بضرورة تنويع موارد المالية العامة وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية لتقليل تبعية الاقتصاد للخارج.

إن ما سبق يظهر وجود **فجوة بحثية**، إذ اختلفت استنتاجات الدراسات التجريبية وإن تحقق إحدى فرضيتي العلاقة بين العجزين ليست قانوناً اقتصادياً عاماً، قد يعود ذلك لعدم وجود تحليل دقيق لهذه الفرضية بالأخص في اقتصاد ريعي كما في العراق بسبب الهيكل الاقتصادي والمؤسسي في البلد؛ إذ إن العلاقة بين العجز المالي وعجز الحساب الجاري تتسم بالتعقيد والخصوصية الاقتصادية. لذلك يستوجب دراسة معمقة ومتخصصة في فهم طبيعة هذه العلاقة واتجاه العجزين في العراق. ومنه سنعمل في الدراسة هذه على سد الفجوة البحثية باستعمال بيانات تغطي مدة زمنية تتصف بالاضطرابات والتقلبات والصدمات المختلفة خلال المدة (2004 – 2024) في الاقتصاد العراقي، وبالاعتماد على منهجية قياسية حديثة مثل نموذج VAR، الذي يعد أداة مفضلة في دراسة العلاقات الديناميكية بين المتغيرات الاقتصادية الكلية، بما في ذلك اختبار فرضية العجز التوأم وتحديد طبيعة العلاقة الديناميكية بين العجزين.

3- تحليل الواقع المالي والحساب الجاري، وتزامنها معاً في العراق للمدة (2004 – 2024):

3-1- تطور الوضع المالي وأثره في الاقتصاد العراقي: يبين الجدول (2) تطور وضع الموازنة العامة الفعلية وأثرها النسبي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004 – 2024)، حيث اتجه معدل النمو المركب لهذه المدة نحو الانخفاض إذ بلغ 12.2-%، ليؤشر تدهور الوضع المالي عموماً في العراق خلال مدة الدراسة، نتيجة إن الموازنة العامة قد سجلت تقلبات شديدة بين الفائض والعجز المالي، ففي أعوام سجلت فوائض مالية تراوحت ما بين (865.2 – 44737.9) مليون دينار، وأعوام أخرى (بالأخص بعد عام 2014) سجلت الموازنة العامة عجوزات مالية ما بين (-12882.8) إلى (-3927.3) مليون دينار، يعود ذلك لعدة عوامل أهمها الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي؛ إذ اعتمدت الموازنة العامة بشكل مفرط على الإيرادات النفطية والتي بلغ متوسط أهميتها النسبية في مساهمتها في الإيرادات العامة ما نسبته 92.2-%، ونمو مركب للإيرادات النفطية بمعدل 7.2% خلال مدة الدراسة، نتيجة نمو أسعار النفط بمعدل مركب بلغ 3.8-%. كما إن الإيرادات النفطية قد ساهمت نسبياً في حدوث نمو مركب للإيرادات والنفقات العامة بمعدلي 7.2% و 7.6% على التوالي (خلال مدة الدراسة المختارة).

حيث الاعتماد على النفط ووارداته المالية يجعل الوضع المالي والاقتصادي في العراق مرتبط بتقلبات أسعار النفط العالمية وأثار صدماتها (السلبية والإيجابية) على الاقتصاد المحلي، تذبذبت أسعار النفط ما بين (36 – 109.5) دولار لكل برميل، وبمعدلات تغير سنوية ما بين (-48.6% - 68.4%) عبر مدة الدراسة. ليؤشر ما سبق إلى هشاشة الاقتصاد العراقي أمام الصدمات النفطية يرافقها ضعف البنية الإنتاجية للقطاعات غير النفطية. فضلاً عن أن العراق واجه اضطرابات أمنية وسياسية واجتماعية وصحية خلال هذه المدة، منها سيطرة الجماعات الارهابية (داعش) على بعض الأراضي العراقية عام 2014، والاحتجاج الشعبي عام 2019، وتزامنه مع الصدمة الصحية (جائحة كورونا)، وانخفاض السيولة النقدية نتيجة انخفاض أسعار بيع النفط الخام، جميع ما سبق كان لها تبعات على الموازنة العامة والاقتصاد العراقي.

إذ نلاحظ من الجدول (2) والشكل (1) إن الموازنة العامة بلغت أهميتها النسبية في الاقتصاد العراقي متوسط 4.9-%، مما يؤشر الى ارتباط الاقتصاد بوضع الموازنة؛ إذ شهد الاقتصاد العراقي نمواً متذبذباً خلال المدة المختارة، فقد تذبذب إجمالي الناتج المحلي خلال هذه المدة ما بين 53235.4 إلى 416689.7 مليون دينار، لينمو الناتج بمعدل مركب بلغ 9.6-%. هذه التذبذبات قد تكون مرتبطة بوضع الموازنة العامة التي تدهورت خلال العقدين الأخيرين ضمن المدة المشار لها، إذ بلغ النمو المركب للعجز أو الفائض المالي نسبة سالبة بلغت 12.2-%.

ففي الأعوام التي فيها فوائض مالية قد ساهمت بإجمالي الناتج المحلي بنسب إيجابية تراوحت ما بين (0.8-% - 19.2-%)، نتيجة زيادة النفقات العامة بشكل أكبر من الإيرادات العامة مما قد يحفز النمو الاقتصادي في الأجل القصير. أما الأعوام التي سجلت عجوزات مالية قد أثرت بشكل سلبي في إجمالي الناتج المحلي بنسب تراوحت ما بين (-6.4-% - 1.5-%)، والتي قد يكون لها انعكاسات سلبية في تحقق النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

الجدول 2: تطور وضع الموازنة العامة الفعلية وأثرها النسبي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004 – 2024)

السنوات	إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية (مليون دينار)	أسعار النفط العالمية (دولار / برميل)	معدل التغير السنوي (%)	الإيرادات العامة (مليون دينار)	الإيرادات النفطية (مليون دينار)	الإيرادات النفطية / الإيرادات العامة (%)	النفقات العامة (مليون دينار)	العجز أو الفائض (مليون دينار)	العجز أو الفائض / إجمالي الناتج المحلي (%)
2004	53235.4	36.0	—	32982.7	32627.2	98.9	32117.5	865.2	1.6
2005	73533.6	50.6	40.6	40502.9	39480.1	97.5	26375.2	14127.7	19.2
2006	95588.0	61.1	20.8	49055.5	46908.0	95.6	38806.7	10248.9	10.7
2007	111455.8	69.1	13.1	54599.5	53162.6	97.4	39031.2	15568.2	14.0
2008	157026.1	94.4	36.6	80252.2	79131.8	98.6	59403.4	20848.8	13.3
2009	130643.2	61.1	-35.3	55209.4	51719.1	93.7	52567.0	2642.3	2.0
2010	162064.6	77.5	26.8	69521.1	66819.7	96.1	64352.0	5169.1	3.2
2011	217327.1	107.5	38.7	99998.8	98090.2	98.1	69639.5	30359.3	14.0
2012	254225.5	109.5	1.9	119466.4	116597.1	97.6	90374.8	29091.6	11.4

2.5	6894. 4	1068 73.0	97.3	1106 77.5	113767 .4	-3.3	105.9	273587.5	2013
8.2	2183 0.4	8355 6.2	92.1	9707 2.4	105386 .6	-9.1	96.3	266332.7	2014
-2.0	- 3927. 3	7039 7.5	77.2	5131 2.6	66470. 3	-48.6	49.5	194681.0	2015
-6.4	- 1265 8.2	6706 7.4	81.4	4426 7.1	54409. 3	-17.6	40.8	196924.1	2016
0.8	1845. 8	7549 0.1	84.1	6507 1.9	77336. 0	28.4	52.4	221665.7	2017
9.6	2569 6.6	8087 3.2	89.7	9561 9.8	106569 .8	33.2	69.8	268918.9	2018
-1.5	- 4156. 5	1117 23.5	92.2	9921 6.3	107567 .0	-8.3	64.0	276157.9	2019
-6.0	- 1288 2.8	7608 2.4	86.2	5444 8.5	63199. 7	-35.2	41.5	215661.5	2020
2.0	6231. 8	1028 49.7	87.3	9527 0.3	109081 .5	68.4	69.9	304053.3	2021
10.7	4473 7.9	1169 59.6	95.0	1536 23.3	161697 .4	43.2	100.1	416689.7	2022
-1.9	- 6754. 4	1424 35.6	91.7	1244 28.7	135681 .3	-17.1	*83.0	353780.2	2023

2024	363533.6	*78.9	-4.9	140774 .1	1252 85.1	89.0	1505 27.3	- 9753. 2	-2.7
متوسط (%)	—	—	—	—	—	92.2	—	—	4.9
معدل النمو المركب (%)	9.6	3.8	—	7.2	6.6	—	7.6	-12.2	—

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاستناد إلى:

- وزارة التخطيط العراقية. (سنوات مختلفة). المجموعة الإحصائية السنوية للمدة (2004 – 2023)، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، صفحات متفرقة.

- وزارة التخطيط العراقية. (سنوات مختلفة). التقديرات الأولية والفصلية لإجمالي الناتج المحلي للمدة (2020 - 2024)، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، صفحات متفرقة.

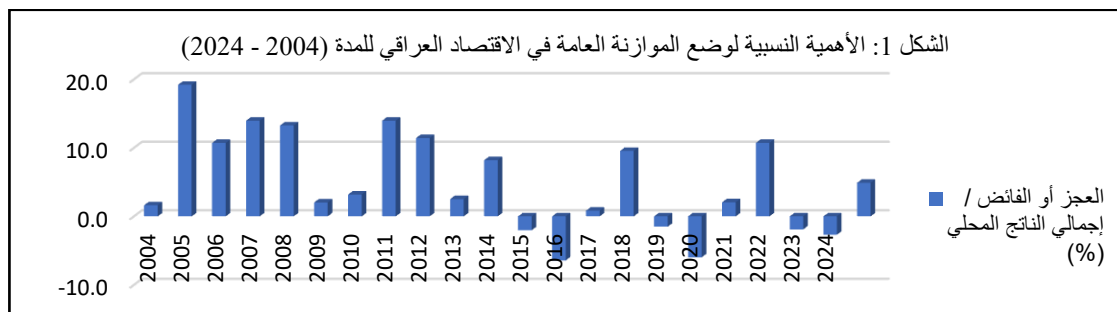
- البنك المركزي العراقي. (سنوات مختلفة). التقارير الإحصائية السنوية للمدة (2004 – 2023)، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، صفحات متفرقة.

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك). (سنوات مختلفة). تقرير الأمين العام للمدة (2004 – 2022)، اعداد سنوية مختلفة، صفحات متفرقة.

* منظمة أوبك. (2023 و 2024). تقديرات أسعار النفط العالمية، المتاحة على موقع المنظمة
الآتي: <https://www.opec.org>

- الموقع الإحصائي للبنك المركزي العراقي: <https://cbiraq.org>

- النسب المئوية الواردة في الجدول تم استخراجها من قبل الباحث.



المصدر: الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (2).

3-2- تطور الحساب الجاري وعلاقته بأداء الاقتصاد العراقي: يلحظ من الجدول (3) والشكل (2) إن المدة (2004 – 2008) قد شهدت تحسناً ملحوظاً في الحساب الجاري للعراق، فقد تحول العجز في هذا الحساب من 3494.5 مليون دينار إلى فائض كبير وصل إلى 38589.6 مليون دينار. لتساهم بارتفاع نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي* من 6.6% (عجز) إلى 24.6% (فائض). يعزى ذلك إلى التحسن النسبي في أسعار النفط العالمية فقد ارتفعت من 36 إلى 94.4 دولار لكل برميل، نتيجة ارتفاع الطلب العالمي على النفط، مما أدى لزيادة الصادرات النفطية بالأخص بعد رفع العقوبات الاقتصادية على العراق، لذا فقد تحسّن وضع الميزان التجاري (أهم قيد في الحساب الجاري) في العراق.

وخلال المدة من 2009 إلى 2014 تذبذبت أرقام الحساب الجاري بشكل ملحوظ، إذ سجل الحساب في هذه المدة تذبذباً ليسجل قimaً تراوحت ما بين (1486.7 – 28482.9) مليون دينار. لتسهم بتذبذب نسبة الحساب إلى الناتج المحلي الإجمالي فبلغت في عام 2009 نسبة 1.1% (فائض طفيف)، لترتفع تدريجياً إلى نسبة 14.2% في عام 2011، ومن ثم تذبذبت ما بين (9.6% - 13.6%). يعود التذبذب في رصيد الحساب الجاري وأهميته النسبية إلى تقلبات أسعار النفط العالمية ما بين (61.1 – 109.5) دولار لكل برميل، وبمعدلات تغير سنوية ما بين (35.3% - 38.7%). نتيجة ظروف الأزمة المالية العالمية عام 2009، وانخفاض الطلب العالمي على النفط نتيجة الظروف الجيوسياسية وتغيرات الاقتصاد العالمي، لينعكس ما سبق على الاقتصاد العراقي وميزانه التجاري.

أما المدة (2015 – 2024) فقد شهد الحساب الجاري تقلبات كبيرة نسبياً، فقد سجلت الأعوام 2015 و2020 و2024 عجزاً في رصيد الحساب، والتي بلغت 2233.2 و7388.6 و25270.6 مليون دينار (على التوالي). لتؤثر إلى تراجع الأداء الاقتصادي نتيجة تدفق الموارد الاقتصادية والمالية نحو العالم الخارجي، كما توضحه نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت 1.1% و3.4% و7% على التوالي. أما باقي الأعوام فقد سجلت فوائض في الحساب والتي تباينت ما بين (2550.5 – 84113.8) مليون دينار. لتساهم بتقلبات في نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي فتراوحت ما بين (1.3% - 20.2%).

تؤثر التقلبات ما بين العجز والفائض في رصيد الحساب الجاري خلال المدة (2015 – 2024) إلى عدم استقرار الاقتصاد العراقي وتأثره الكبير بالتقلبات الناتجة عن تقلبات أسعار النفط العالمية، التي بدورها تأرجحت ما بين (40.8 – 100.1) دولار لكل برميل، وبمعدلات تغير سنوية ما بين (48.6% - 68.4%). نتيجة الأزمات العالمية (الحرب الروسية – الأوكرانية)، والظروف الإقليمية (كالربيع العربي، وأزمة العقوبات الأمريكية على النفط الإيراني)، مما انعكس على الداخل الاقتصادي في العراق وعلاقاته التجارية والمالية مع العالم الخارجي.

*تعد نسبة الحساب الجاري إلى إجمالي الناتج المحلي مؤشراً حيوياً لتشخيص مستوى أداء الاقتصاد العراقي وكفاءته في تحقيق التوازن بين المدخلات والمخرجات من السلع والخدمات. كما تبين هذه النسبة مدى اعتماد الاقتصاد العراقي على صادرات النفط.

الجدول 3: التغير السنوي للحساب الجاري وأهميته النسبية في الاقتصاد العراقي للمدة (2004 – 2024)

السنوات	إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية (مليون دينار)	أسعار النفط العالمية (دولار / برميل)	معدل التغير السنوي (%)	الحساب الجاري (مليون دينار)	الحساب الجاري / إجمالي الناتج المحلي (%)
2004	53235.4	36.0	—	-3494.5	-6.6
2005	73533.6	50.6	40.6	2488.1	3.4
2006	95588.0	61.1	20.8	10412.2	10.9
2007	111455.8	69.1	13.1	25172.0	22.6
2008	157026.1	94.4	36.6	38589.6	24.6
2009	130643.2	61.1	-35.3	1486.7	1.1
2010	162064.6	77.5	26.8	7523.6	4.6
2011	217327.1	107.5	38.7	30847.5	14.2
2012	254225.5	109.5	1.9	34450.9	13.6
2013	273587.5	105.9	-3.3	26340.3	9.6
2014	266332.7	96.3	-9.1	28482.9	10.7
2015	194681.0	49.5	-48.6	-2233.2	-1.1
2016	196924.1	40.8	-17.6	2550.5	1.3
2017	221665.7	52.4	28.4	16522.1	7.5
2018	268918.9	69.8	33.2	30650.5	11.4
2019	276157.9	64.0	-8.3	18671.8	6.8
2020	215661.5	41.5	-35.2	-7388.6	-3.4
2021	304053.3	69.9	68.4	35616.9	11.7

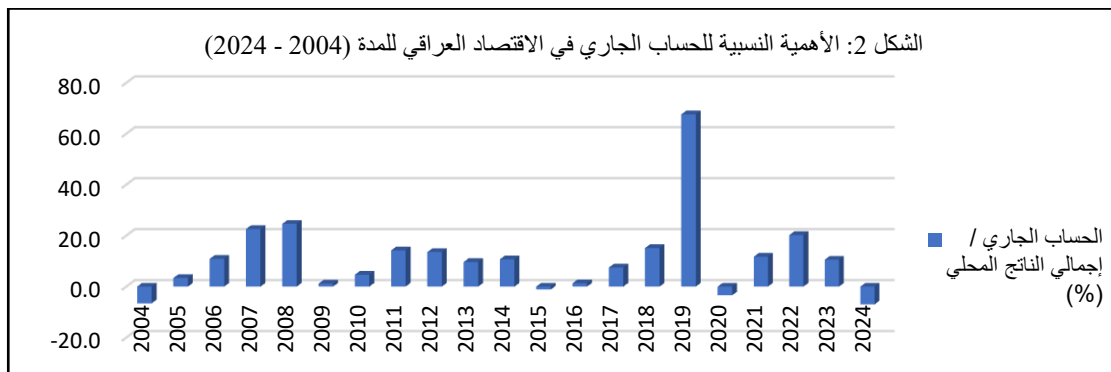
20.2	84113.8	43.2	100.1	416689.7	2022
10.6	37333.9	-17.1	83.0	353780.2	2023
-7.0	-25270.6	-4.9	78.9	363533.6	*2024
7.9	—	—	—	—	المتوسط (%)
—	9.9	—	3.8	9.6	معدل النمو المركب (%)

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاستناد إلى مصادر الجدول (1)، فضلاً عن المصدر الآتي:

* Federal Reserve Economic Data (FRED). Table Data - Current Account Balance for Iraq.

https://fred.stlouisfed.org/data/IRQBCAGDPGDPPT?utm_source=chatgpt.com

- النسب المئوية الواردة في الجدول تم استخراجها من قبل الباحث.



المصدر: الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (3).

4- تحليل تزامن العلاقة بين الوضع المالي ورصيد الحساب الجاري في العراق:

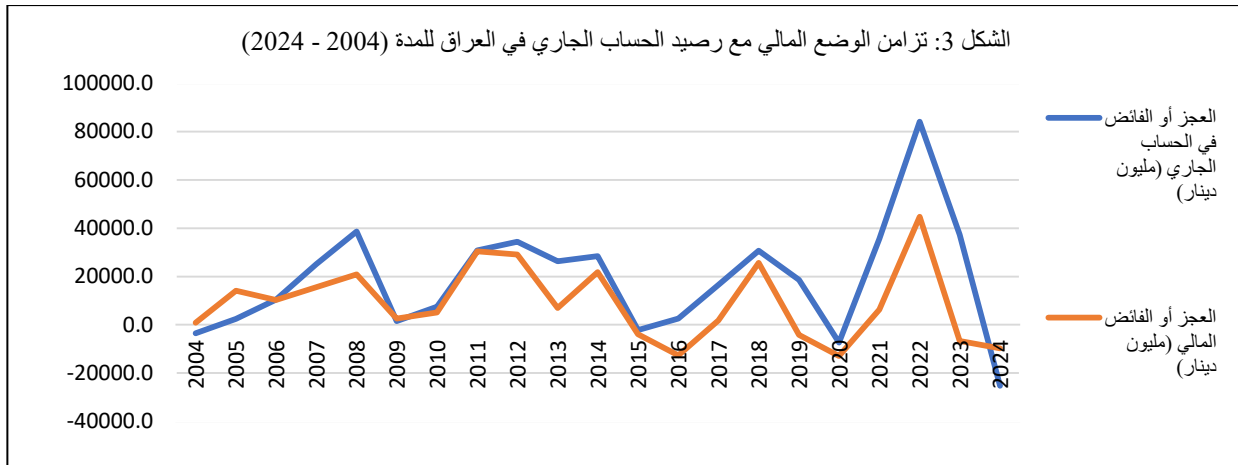
يعد تحليل العلاقة بين وضع الموازنة العامة ورصيد الحساب الجاري من المؤشرات المهمة التي تعكس الأداء الاقتصادي للعراق. لذلك فقد أعدَّ الجدول (4) الذي يوضح مدى تزامن الوضع المالي (عجز أو فائض) مع الحساب الجاري (عجز أو فائض) في الاقتصاد العراقي للمدة (2004 – 2024)، وكالاتي:

الجدول 4: مدى تزامن الوضع المالي مع الحساب الجاري في الاقتصاد العراقي للمدة (2004 – 2024)

السنوات	الوضع المالي (مليون دينار)	وضع الحساب الجاري (مليون دينار)	التزامن
2004	865.2	-3494.5	غير متزامن
2005	14127.7	2488.1	متزامن بالفائض
2006	10248.9	10412.2	متزامن بالفائض
2007	15568.2	25172.0	متزامن بالفائض
2008	20848.8	38589.6	متزامن بالفائض
2009	2642.3	1486.7	متزامن بالفائض
2010	5169.1	7523.6	متزامن بالفائض
2011	30359.3	30847.5	متزامن بالفائض
2012	29091.6	34450.9	متزامن بالفائض
2013	6894.4	26340.3	متزامن بالفائض
2014	21830.4	28482.9	متزامن بالفائض
2015	-3927.3	-2233.2	متزامن بالعجز
2016	-12658.2	2550.5	غير متزامن
2017	1845.8	16522.1	متزامن بالفائض
2018	25696.6	30650.5	متزامن بالفائض
2019	-4156.5	18671.8	غير متزامن
2020	-12882.8	-7388.6	متزامن بالعجز
2021	6231.8	35616.9	متزامن بالفائض

متزامن بالفائض	84113.8	44737.9	2022
غير متزامن	37333.9	-6754.4	2023
متزامن بالعجز	-25270.6	-9753.2	2024

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاستناد إلى مصادر الجدولين (1 و 2).



المصدر: الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (4).

يتضح من الجدول (4) والشكل (3) ان التزامن السائد خلال مدة الدراسة هو تزامن الفائض بين الوضع المالي والحساب الجاري في العراق، فكان بنسبة بلغت 66.7% من إجمالي سنوات الدراسة (14 سنة من أصل 21 سنة). ومن ثم بعدها سنوات عدم تزامنها (عجز في أحدهما مقابل فائض في الآخر، والعكس بالعكس) بنسبة 19% من إجمالي السنوات (4 سنوات من أصل 21 سنة). في حين شكلت سنوات تزامن العجز بينهما بنسبة 14.3% من إجمالي السنوات (3 سنوات من أصل 21 سنة). لتبلغ نسبة التزامن الكلي (الفائض والعجز معاً) 81% من إجمالي السنوات، ليشير ذلك إلى وجود علاقة قوية بين الوضع المالي والحساب الجاري، أي أن هنالك ترابط وثيق بين هذين المؤشرين في الاقتصاد العراقي.

إذ بلغ معامل الارتباط الكلي بين العجز / الفائض المالي و العجز / الفائض في الحساب الجاري في العراق وخلال مدة الدراسة حوالي 0.76**، والذي يعد معامل ارتباط قوي وموجب يشير إلى علاقة طردية قوية بين وضع

* تم استخراج نسب التزامن من قبل الباحث وفق المعادلة الآتية:

نسبة التزامن = (عدد سنوات التزامن (فائض أو عجز أو غير متزامن) ÷ إجمالي سنوات الدراسة) × 100
** تم استخراج معامل الارتباط لبيرسون Pearson Correlation Coefficient من قبل الباحث وفق المعادلة الآتية:

$$r = \frac{\sum [X_i - \bar{X}] \times (Y_i - \bar{Y})}{\sqrt{\sum [X_i - \bar{X}]^2 \times \sum (Y_i - \bar{Y})^2}}$$

حيث: r هو معامل الارتباط. وإن X_i هي قيم العجز أو الفائض المالي (المتغير الأول). و Y_i هي قيم العجز أو الفائض في الحساب الجاري (المتغير الثاني). و $\bar{X}$ هو المتوسط الحسابي للمتغير الأول. و $\bar{Y}$ هو المتوسط الحسابي للمتغير الثاني.
المصدر:

- Gujarati, D. N., & Porter, D. C. (2009). Basic Econometrics, 5th Edition, McGraw-Hill/Irwin, pp. 20-23.

المالية العامة والحساب الجاري، إذ تترافق زيادة الفائض المالي (أو انخفاض العجز) مع زيادة في فائض الحساب الجاري (أو انخفاض في عجزه)، والعكس صحيح.

وعند تقسيم مدة الدراسة إلى مدد زمنية مختلفة كالآتي:

المدة الأولى (2004 – 2008): بلغ معامل الارتباط بين الوضعين المالي والحساب الجاري 0.85، إذ يعد ارتباطاً قوياً جداً يعكس علاقة طردية قوية بين المؤشرين، وكانت أغلب سنوات هذه المدة بفائض متزامن، ما عدا عام 2004 فلم يشهد تزامناً بين مؤشري المالية والخارجية. نتيجة أوضاع الاقتصاد بعد تغيير النظام السياسي عام 2003، وتسجيل الاستثمار الخاص زيادة نسبية عامي 2004 و2009، فقد بلغ هذا الاستثمار نسبتين متتاليتين هما 17% و22% من الناتج المحلي الإجمالي (مراجعة الملحق 1). وتدفق المساعدات الدولية والاستثمارات الأجنبية، إذ ارتفعت الأخيرة من 0.8% إلى 1.4% من الناتج المحلي الإجمالي (مراجعة الملحق 1). فضلاً عن تعافي قطاع النفط بسبب رفع العقوبات الدولية على العراق والارتفاع في أسعار النفط العالمية. لينعكس جميع ما سبق إيجابياً في كل من الموازنة المالية ورصيد الحساب الجاري في العراق، لنلاحظ إن النمو الاقتصادي قد اسهم في هذا التزامن، كما هو واضح في التحسن النسبي لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 1.7% إلى 8.2% خلال المدة الأولى (مراجعة الملحق 1).

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المدة قد واجهت تحديات أمنية وسياسية واقتصادية، ولكن الارتباط القوي بين المؤشرين يشير أن تأثير هذه التحديات كان متماثل على كل من الوضعين المالي والحساب الجاري في العراق.

المدة الثانية (2009 – 2014): بلغ معامل ارتباط 0.84، والذي يعد أيضاً ارتباطاً قوياً جداً بتزامن فائض لجميع سنوات هذه المدة. يعود ذلك لاستقرار نسبي في أسعار النفط عند مستويات مرتفعة (مراجعة الجدول 2 أو 3)، وتحسن نسبي في الظروف الأمنية ليزداد الإنتاج النفطي ويؤدي لتسجيل معدلات نمو اقتصادية حقيقية بشكل صحي نسبياً ما بين (2.3% - 13.9%) (مراجعة الملحق 1). وزيادة تصدير النفط ليسهم في فائض الحساب الجاري، وتوجيه السياسة المالية للفوائض المالية نحو الإنفاق العام (الذي أغلبه إنفاق تشغيلي)، كما إن السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي قد كانت متحفظة في المدة الثانية وذلك بالتركيز على تحقيق الاستقرار في سعر صرف الدينار ما بين 1166 إلى 1170 دينار لكل دولار، وبمعدلات تغير سنوية ما بين (1.9% - 0%) (مراجعة الملحق 1).

المدة الثالثة (2015 - 2024): بلغ معامل الارتباط 0.83، والذي يعد ارتباطاً قوياً، وبتزامن متباين ما بين فائض وعجز وعدم التزامن بين المؤشرين. يشير تباين التزامن إلى وجود تقلبات في أسعار النفط، كالانخفاض الحاد في عامي 2015 و2016، والانخفاض في عام 2020 نتيجة جائحة كوفيد-19 (مراجعة الجدول 2 أو 3)، فضلاً عن الاستمرار في الإنفاق العام الاستهلاكي غير المنتج، وقيام الحكومة بتخفيض قيمة الدينار العراقي في نهاية عام 2020 استمر لعام 2021 (واستقراره النسبي في عام 2022)، كما هو ملاحظ عبر رفع سعر الصرف إلى 1192.2 و1450 دينار لكل دولار، وبمعدلي تغير سنويين بلغا 0.9% و21.6% على التوالي (مراجعة الملحق 1). ليوثر ما سبق في وضع الموازنة العامة وفي قيم الاستيرادات والصادرات لينعكس في رصيد الحساب الجاري. نتيجة حدوث تقلبات في نمو الاقتصاد الحقيقي بنسب متباينة ما بين (12% - 8%) خلال المدة الثالثة (مراجعة الملحق 1).

إن النتائج السابقة تؤكد على وجود علاقة قوية بين الوضع المالي ورصيد الحساب الجاري في العراق عبر مختلف المدد الزمنية. كما إن للترزامن بين المؤشرين في العراق أهمية في تشخيص الآتي:

أ. **طبيعة الاقتصاد العراقي:** يعكس التزامن القوي بنسبة 81% من إجمالي السنوات المدروسة إلى الطبيعة الربعية المشتركة بين الموازنة المالية العامة وعلاقة الاقتصاد العراقي مع العالم الخارجي. إذ تشكل الصادرات النفطية المصدر الرئيس لإيرادات الموازنة العامة، والموارد النقدية الأجنبية الداخلة للاقتصاد المحلي (لتؤثر في الحساب الجاري). وعليه فإن صدمات أسعار النفط في الأسواق العالمية سوف تؤثر في كل من الجانب المالي والحساب الجاري، فالصدمة الموجبة لهذه الأسعار سوف تنعكس إيجاباً (فائض) في هذين المؤشرين، والعكس صحيح.

وإن التزامن القوي يشير إلى ضعف التنوع الاقتصادي Economic Diversification في العراق، مما يؤدي إلى ضعف الموارد المالية المتأتية من إنتاج القطاعات الاقتصادية غير النفطية وصادراتها.

ب. **فاعلية السياستين المالية والنقدية:** يشير التزامن في الفائض بنسبة 66.7% من إجمالي السنوات المدروسة إلى الرخاء الاقتصادي المرتبط بارتفاع أسعار النفط، لتؤدي إلى زيادة الإنفاق العام الذي كان من المفروض توجيهه نحو مشاريع البنية التحتية وتحقيق خطط التنمية الاقتصادية، وزيادة تراكمات الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي، لتساعد في تحقيق أهدافه النقدية التي من بينها الاستقرار في معدلات التضخم عبر نظام تثبيت سعر الصرف الأجنبي، لينعكس جميع ما سبق في استقرار الاقتصاد العراقي.

كما يشير التزامن في العجز بنسبة 14.3% من إجمالي السنوات المدروسة إلى الأزمات الاقتصادية التي غالباً ما ترتبط بانخفاض أسعار النفط أو ظروف استثنائية كالصدمة الصحية (جائحة كوفيد-19)، لتؤدي إلى زيادة الدين العام (الداخلي والخارجي) من أجل تمويل العجز المالي، واستنزاف الاحتياطيات الأجنبية لتمويل عجز الحساب الجاري، والضغط على أهم أهداف السياسة النقدية وهو (استقرار سعر صرف الدولار أمام الدينار والحفاظ على استقرار القوة الشرائية للدينار) والاتجاه نحو تبني سياسات تقشفية قد تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي والتنمية.

يشير عدم تحقق التزامن بنسبة 19% من إجمالي سنوات مدة الدراسة، إلى وجود فترات انتقالية أو فترات تشهد تطبيق سياسات اقتصادية غير تقليدية، حيث يتحقق الفائض في أحد المؤشرين مقابل العجز في المؤشر الآخر. ليقود عادةً إلى تطبيق سياسات مالية أو نقدية تهدف إلى معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي، كذلك يشير عدم تحقق التزامن إلى وجود عوامل خارجية تؤثر بشكل متباين على المؤشرين، وتغيرات في السياسات التجارية أو الاستثمارية للدولة تدفع باتجاه عدم التزامن.

5- توصيف متغيرات النموذج واختبار سكونها:

5-1 **تحديد متغيرات النموذج:** سيعتمد النموذج القياسي للدراسة على البيانات السنوية للمتغيرات الاقتصادية الكلية الواردة في الجدولين (2 و 3) والملحق (1) للمدة (2004 – 2024). كما سوف يتم تحويل البيانات السنوية إلى ربع سنوية ليصبح عددها 84 مشاهدة، ومن ثم تحويلها من الحالة الأصلية للصيغة غير الخطية وباستعمال اللوغاريتمي الطبيعي لجميع المتغيرات محل الدراسة (أي الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة). وذلك من أجل الحصول على معلمات تقديرية أكثر دقة وفق المعايير الإحصائية والقياسية والاقتصادية، إذ تظهر الصيغة اللوغاريتمية للبيانات ربع السنوية اتجاهاً أسياً، ومن أجل ضمان الاستقرار في التباين لهذه المتغيرات.

يمكن توضيح هذه المتغيرات واختصارات رموزها كالآتي:

أ. المتغيرات الرئيسية: وهي المتغيرات التي سوف تستخدم في قياس العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية واتجاهها خلال مدة الدراسة، لتشخيص مدى تزامن الوضع المالي مع الحساب الجاري من عدمه. ومن المتغيرات المستخدمة في تقدير انموذج الدراسة الحالية كالآتي:

- عجز أو فائض الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%): يقيس هذا المتغير الوضع المالي Financial Situation (FS) في العراق، وسوف يرمز له بصيغته اللوغاريتمية بـ Ln FS.
- عجز أو فائض الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%): يقيس هذا المتغير الوضع الخارجي External Situation في العراق، والذي سوف يتم ترميزه بـ Ln ES (الصيغة اللوغاريتمية للمتغير).

ب. المتغيرات الإضافية: وهي عبارة عن متغيرات تضاف للانموذج كمتغيرات مستقلة تؤثر في المتغير التابع. فضلاً عن إضافة متغيرات ضابطة أو متحكمات Control Variables "التي تعبر عن متغيرات إضافية يتم إدراجها للنموذج المستهدف تقديره من أجل تحسين دقة التقدير وتجنب مشكلة التحيز Bias الناتجة عن حذف بعض المتغيرات الاقتصادية المهمة" (Wooldridge، 2016، 76-78). حيث تساعد هذه المتغيرات في عزل تأثير المتغير المستقل الرئيسي في المتغير التابع عبر التحكم في العوامل الأخرى التي قد تؤثر في تقدير العلاقة (Gujarati، 2009، 188-192). لذلك تم الاعتماد على المتغيرات الآتية:

❖ معدل النمو الاقتصادي (%): لقياس مستوى النشاط الاقتصادي الكلي سوف نعتمد على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي Real GDP growth rates، وسوف نرمز للمتغير بصيغته اللوغاريتمية بـ Ln RGDP. حيث يؤثر هذا المتغير على جوانب عدة منها الإيرادات الضريبية والطلب على الاستيرادات.

❖ متغيرات أخرى (%): وهي عبارة عن معدلات التغير السنوية لمتغيرات اقتصادية، ونسب مئوية من من الناتج المحلي الإجمالي، وسوف نرمز لهم بالصيغة اللوغاريتمية لكل متغير. وكالآتي:

- أسعار النفط Oil Prices ونرمز لها بـ Ln OP.
- أسعار الصرف Exchange Rates ونرمز لها بـ Ln ER.
- صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي Foreign Investment الداخلة للاقتصاد، ونرمز لها بـ Ln FI.
- إجمالي تكوين رأس المال الثابت Fixed Capital وسنرمز له بـ Ln FC.

ومن الممكن توضيح وإدراج المتغيرات الاقتصادية السابقة بالصيغتين الداليتين الآتيتين:

$$\text{Ln FS} = f(\text{Ln ES}, \text{Ln RGDP}, \text{Ln OP}, \text{Ln ER}, \text{Ln FI}, \text{Ln FC}) \dots\dots (7)$$

$$\text{Ln ES} = f(\text{Ln FS}, \text{Ln RGDP}, \text{Ln OP}, \text{Ln ER}, \text{Ln FI}, \text{Ln FC}) \dots\dots (8)$$

حيث تشير المعادلة (7) إلى إن الوضع المالي FS دالة لكل من الوضع الخارجي ES ومعدل النمو الاقتصادي الحقيقي RGDP وأسعار النفط OP وأسعار الصرف الأجنبي ER وصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي FI وإجمالي تكوين رأس المال FC.

وتشير المعادلة (8) إلى إن الوضع الخارجي ES دالة لكل من الوضع المالي FS ومعدل النمو الاقتصادي الحقيقي RGDP وأسعار النفط OP وأسعار الصرف الأجنبي ER وصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي FI وإجمالي تكوين رأس المال FC.

وبالإمكان توضيح الصيغتين (7 و 8) بالمعادلتين الآتيتين:

$$\text{Ln FS} = a_0 + B_1 \text{Ln ES} + B_2 \text{Ln RGDP} + B_3 \text{Ln OP} + B_4 \text{Ln ER} + B_5 \text{Ln FI} + B_6 \text{Ln FC} + \epsilon_{1t} \dots\dots (9)$$

$$\text{Ln ES} = a_1 + B_7 \text{Ln ES} + B_8 \text{Ln RGDP} + B_9 \text{Ln OP} + B_{10} \text{Ln ER} + B_{11} \text{Ln FI} + B_{12} \text{Ln FC} + \epsilon_{2t} \dots\dots (10)$$

حيث أن: a_0 و a_1 : هما معلمتا الحد الثابت لمعادلتَي FS و ES على التوالي. وتمثل B_i : معاملات المتغيرات المستقلة المؤثرة في معادلتَي FS و ES على التوالي (حيث: $i = 1, 2, \dots, 12$). وأن $\epsilon_{1t}, \epsilon_{2t}$: هما متغيري الحد العشوائي لكل من FS و ES على التوالي.

5-2- اختبار السكون Stationary Test: بعد مرحلة تحديد متغيرات الانموذج المراد قياسه الآن سوف يتم إجراء اختبار السكون للسلاسل الزمنية الخاصة بالمتغيرات الاقتصادية المختارة، من خلال استخدام اختبار ديكي – فولر الموسع Augmented Dickey - Fuller test (ADF) والذي يستخدم من أجل التحقق من إن السلاسل الزمنية لا تحتوي على جذر الوحدة Unit Root، ويعني سكون السلسلة الزمنية عبر الزمن. واختبار فيليبس – بيرون – Phillips (PP)، والذي يتميز بمعالجة أفضل للتسلسل الذاتي والتباين في لبيانات السلاسل الزمنية.

وقد عرضت نتائج قيم الاحتمالية (Prob.) الخاصة باختباري (ADF) و (PP) لكل متغير اقتصادي مدروس بالجدولين (5 و 6) الآتيان:

الجدول 5: عرض نتائج القيم الاحتمالية (Prob.) الخاصة باختبار (ADF) حسب معيار Akaike Info Criterion

الصيغ المتغيرات	عند المستوى I (0)			الفرق الأول I (1)		
	Intercept	Trend & Intercept	None	Intercept	Trend & Intercept	None
	Prob.	Prob.	Prob.	Prob.	Prob.	Prob.
Ln FS	0.5814	0.6170	0.4271	0.0000	0.0000	0.0000
Ln ES	0.0857	0.2189	0.4505	0.0001	0.0006	0.0000
Ln RGDP	0.4110	0.5099	0.5497	0.0000	0.0000	0.0000
Ln OP	0.1183	0.3456	0.5635	0.0000	0.0001	0.0000

Ln ER	0.1818	0.0915	0.5824	0.0000	0.0002	0.0000
Ln FI	0.4304	0.3638	0.4040	0.0117	0.0212	0.0007
Ln FC	0.4632	0.1221	0.6616	0.0000	0.0000	0.0000

الجدول 6: عرض نتائج القيم الاحتمالية (Prob.) الخاصة باختبار (PP)

الصيغ المتغيرات	I (0) عند المستوى			I (1) الفرق الأول		
	Intercept	Trend & Intercept	None	Intercept	Trend & Intercept	None
	Prob.	Prob.	Prob.	Prob.	Prob.	Prob.
Ln FS	0.0513	0.0755	0.3144	0.0000	0.0000	0.0000
Ln ES	0.0606	0.2189	0.4505	0.0000	0.0000	0.0000
Ln RGDP	0.1057	0.0536	0.4187	0.0000	0.0000	0.0000
Ln OP	0.0579	0.0637	0.5360	0.0000	0.0000	0.0000
Ln ER	0.0655	0.0523	0.5872	0.0000	0.0000	0.0000
Ln FI	0.4885	0.7392	0.3449	0.0000	0.0000	0.0000
Ln FC	0.0537	0.0893	0.6529	0.0000	0.0000	0.0000

المصدر: تم اعداد الجدولين (5 و 6) من قبل الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 13.

يتبين من الجدولين (5 و 6) أن نتائج قيم Prob. لاختباري (ADF) و (PP) لم تكون جميع المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة ساكنة عند المستوى I(0)، وللصيغ الثلاثة (Intercept)، Trend & Intercept، (None) المشارة بالجدولين، حيث كانت قيم Prob. أكبر من الدلالة الإحصائية 5%.

لذلك كان لابد من إيجاد قيم Prob. عند الفرق الأول I(1) وللصيغ الثلاثة، لتصبح المتغيرات الاقتصادية ساكنة عند هذا الفرق.

تؤكد النتائج أعلاه على أن الرتبة التكاملية للمتغيرات الاقتصادية المدروسة هي من الرتبة الأولى I(1).

6- تحديد النموذج القياسي المناسب واختبار تكامله في الآجل الطويل:

6-1- اختيار النموذج: من خلال نتائج اختبار السكون كانت الرتبة التكاملية للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة هي $I(1)$ ، بذلك فإن النموذج الأنسب هو "نموذج الانحدار الذاتي ذو التباطؤ الموزع Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL) وهو نموذج قياسي متقدم يستخدم في تحليل العلاقات الديناميكية بين متغيرات السلاسل الزمنية. حيث يتميز بقدرته على التعامل مع المتغيرات الاقتصادية الساكنة Stationary عند المستوى $I(0)$ ، والساكنة عند الفرق الأول $I(1)$ ، أو مزيج بينهما. لجعل هذا النموذج مرناً في تطبيقات الاقتصاد القياسي، بالأخص عند دراسة العلاقات طويلة وقصيرة الآجل بين المتغيرات الاقتصادية. كما أن النموذج يتمتع بقدرته على تقدير العلاقات التكاملية المشتركة Cointegration بواسطة اختبار الحدود Bounds Test، والذي طوره (Pesaran & et al. 2001).

فضلاً عن ذلك فإن (ARDL) يتكون من جزئين يجمعان بين التأثيرات الذاتية للمتغير التابع ذو التباطؤ الزمني Lagged Dependent Variables، إذ يعرف بـ "الانحدار الذاتي Autoregressive"، وبين التأثيرات الموزعة للمتغيرات المستقلة المتباطئة زمنياً Lagged Independent Variables، والتي تعرف بـ "الإبطاء الموزع Distributed Lag".

بالإمكان ادراج الصيغة العامة للنموذج كما يلي (Pesaran & et al. 2001: 289-291):

$$y_t = \alpha + \sum_{i=1}^{\rho} \phi_i y_{t-i} + \sum_{j=0}^q \beta_j x_{t-j} + \varepsilon_t \dots (13)$$

حيث أن: y_t : المتغير التابع عند الفترة الزمنية t و y_{t-i} : المتغير التابع المتباطئ زمنياً $(t-i)$. و x_{t-i} : المتغير (أو المتغيرات المستقلة) ذو التباطؤ زمنياً عند الفترة $(t-i)$. و β_j, ϕ_i : معاملات مرتبطة بالتباطؤ الزمني للمتغيرات (التابع والمستقل). و ε_t : يمثل الخطأ العشوائي. وتمثل كلاً من q, ρ عدد التباطؤات للمتغيرات التابع والمستقل (على التوالي).

وعند استخدام انموذج (ARDL) لتحليل صيغة تصحيح الخطأ Error Correction Form، فإنه يعاد كتابة الصيغة (13) كالآتي:

$$\Delta y_t = \alpha + \theta(y_{t-1} - \beta x_{t-1}) + \sum_{i=1}^{\rho-1} \gamma_i \Delta y_{t-i} + \sum_{j=0}^{q-1} \delta_j \Delta x_{t-j} + \varepsilon_t \dots (13)$$

حيث أن: θ : هي معامل تصحيح الخطأ، وتظهر سرعة التعديل Speed of Adjustment للعودة لحالة التوازن طويل الآجل. و $y_{t-1} - \beta x_{t-1}$: تمثل العلاقة طويلة الآجل. و γ_i, δ_j : معاملات العلاقات قصيرة الآجل.

6-2- تحديد رتبة التباطؤ المثلى Optimal Lag Order Selection: من الضروري أن نقوم بتحديد عدد التباطؤات Lags الأنسب للنموذج الذي سوف يستخدم في التقدير، وذلك من أجل ضمان دقة التقاط العلاقات الديناميكية للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، بما يؤدي لرفع كفاءة نتائج التقديرات، ويساعد على تجنب مشكلة الارتباط الذاتي Autocorrelation بين البواقي (Woodford، 2010، Brooks، 2010، 53 - 60؛ 2019، 327 - 324).

Sample size: 82

Test Statistic	Value
F-statistic	7.259408

B. Bounds Critical Values:

		10%		5%		1%	
Sample Size		I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
80		2.088	3.103	2.431	3.518	3.173	4.485
Asymptotic		1.990	2.940	2.270	3.280	2.880	3.990

* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على مخرجات 13 Eviews.

يتضح من النتائج الموضحة في الجدول (7) والجزء (A) إن قيمة F-statistic لاختبار الحدود قد بلغت 7.259408. وعند مقارنة القيمة المحتسبة للاختبار مع القيم الحرجة في الجزء (B) من الجدول (7) وعند مستويات الدلالة الإحصائية الثلاثة (10%، 5%، 1%)، تبين إن القيمة المحتسبة كانت أكبر من الحد الأعلى I(1) والحد الأدنى I(0) للقيم الحرجة الخاصة باختبار الحدود. لذلك يكون القرار برفض فرضية العدم H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1 ، التي تنص على وجود التكامل المشترك Cointegration بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة.

7- قياس وتحليل العلاقة الديناميكية بين الوضع المالي ورصيد الحساب الجاري في العراق

7-1- اختبار العلاقة السببية: يشير اختبار العلاقة السببية **Causality** إلى استخدام الاختبارات الإحصائية في تحديد وجود التأثير السببي بين متغيرين اقتصاديين أو أكثر في مدة زمنية معينة، وتحديد اتجاه هذا التأثير هل هو أحادي الاتجاه أو ثنائي الاتجاه أو عدم وجود علاقة سببية. يستخدم اختبار غرانجر Granger Test لقياس العلاقة السببية وتحليلها بين سلسلتين زمنيتين تعبران عن متغيرين اقتصاديين خلال مدة معينة. حيث طرح هذا الاختبار الاقتصادي البريطاني Clive W. J. Granger في عام 1969 (عاشر، 2021، 12).

لذلك سوف نعمل على تشخيص مدى وجود العلاقة السببية واتجاهها بالتركيز على العلاقة بين متغيري الوضع المالي ورصيد الحساب الجاري في العراق خلال مدة الدراسة باستعمال اختبار Granger للسببية، حيث تم توضيح نتائجه بالجدول (8) الآتي:

الجدول 8: عرض نتائج اختبار Granger

Null Hypothesis	F-Statistic	Prob.	Statistical Significance (%5)
Ln FS → Ln ES	4.2543	0.0321	معنوي
Ln ES → Ln FS	3.5601	0.0466	معنوي
Ln OP → Ln FS	3.7823	0.0001	معنوي
Ln OP → Ln ES	2.8576	0.0010	معنوي
Ln RGDP → Ln FS	3.9546	0.0423	معنوي
Ln ER → Ln ES	4.1021	0.0384	معنوي
Ln FI → Ln FS	1.2376	0.2871	غير معنوي
Ln FC → Ln FS	1.5613	0.2153	غير معنوي

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 13.

يتضح من نتائج اختبار Granger الواردة في الجدول (8) الآتي:

أ. **العلاقة التبادلية بين الوضع المالي والخارجي:** تؤكد النتائج على وجود علاقة تبادلية (سببية) بين السياسة المالية (وضع الموازنة العامة) وميزان المدفوعات (الحساب الجاري) في العراق. وأن قوة التأثير للجانب المالي أكبر على الجانب الخارجي، حيث أن قيم F أكثر تأثيراً إحصائياً لأن $(4.2543 > 3.5601)$ ، وكانت قيمتا الـ Prob. للجانبين قد بلغت 0.0321 و 0.0466 على التوالي.

ب. **النمو الاقتصادي الحقيقي:** تأثيره الإحصائية كان على الجانب المالي أقوى فبلغ 3.9546، وبدلالة معنويتها 0.0423 (أقل من 5%). حيث إن الإنتاج الحقيقي يساهم في الإيرادات الضريبية بشكل نسبي، كما إن مشتريات الحكومة تنفقه على المنتجات المحلية والمستوردة التي أغلبها متوفرة في الاقتصاد العراقي.

ت. **الهيمنة النفطية:** أن أسعار النفط تظهر كمتغير مؤثر على الجانبين المالي والخارجي (حيث أن قيم F-Statistic أعلى، وقيم Prob. أقل)، لتعكس النتائج الطبيعية الريعانية للاقتصاد العراقي.

ث. ضعف تأثير الاستثمار ورأس المال (الأجنبي والمحلي): إذ يشير ذلك إلى محدودية التنويع الاقتصادي في العراق، وضعف القاعدة الإنتاجية.

2-7- تقدير نموذج ARDL: بما أن تأثير الجانب المالي هو السائد في الاقتصاد العراقي حسب تحليل نتائج العلاقة السببية (مراجعة نتائج الجدول 8 وتحليله)، لذلك سيتم تقدير انموذج ARDL حسب المعادلة رقم (9) الموضحة سابقاً. إذ تم توضيح نتائج تقدير النموذج بالجدول (9) الآتي:

الجدول 9: عرض نتائج تقدير انموذج ARDL

Dependent Variable: LNFS

Method: ARDL

Date: 06/20/25 Time: 11:05

Sample (adjusted): 2004Q2 2024Q4

Included observations: 83 after adjustments

Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Dynamic regressors (1 lag, automatic): LNES LNRGDP LNOP
LNER LNFI

LNFC

Fixed regressors: C

Number of models evaluated: 64

Selected Model: ARDL(1, 1, 0, 0, 0, 0, 0)

Variable	Coefficie			
	nt	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LNFS(-1)	0.742243	0.065504	11.33120	0.0000
LNES	0.522843	0.111331	4.696285	0.0000

	-			
LNES(-1)	0.499599	0.108828	-4.590700	0.0000
LNRGDP	0.328635	0.086472	3.800479	0.0075
LNOP	0.859027	0.109929	7.814380	0.0000
	-			
LNER	0.136049	0.120212	-1.131742	0.0056
	-			
LNFI	0.044260	0.093772	-0.471999	0.6383
	-			
LNFC	0.366719	0.184476	-1.987896	0.0505
C	0.169662	0.724504	0.234176	0.8155
				2.34050
R-squared	0.851647	Mean dependent var	5	
Adjusted R-squared				0.75342
	0.835609	S.D. dependent var	9	
		Akaike info		0.56822
S.E. of regression	0.305479	criterion	0	
				0.83050
Sum squared resid	6.905486	Schwarz criterion	4	
	-	Hannan-Quinn		0.67359
Log likelihood	14.58113	criter.	1	
				1.94607
F-statistic	53.10131	Durbin-Watson stat	9	
Prob(F-statistic)	0.000000			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for

model

selection.

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على مخرجات 13 Eviews.

يتضح من نتائج الجدول (9) الآتي:

- أ. **التحليل الإحصائي:** تشير النتائج إلى جودة النموذج المقدر، وكما في الآتي:
 - ❖ **معامل التحديد R-squared:** بلغ المعامل لهذا النموذج 0.836، ليشير ذلك إلى أن النموذج يفسر 83.6% من التغيرات في الوضع المالي Ln FS داخل النموذج، وما تبقى من نسبة البالغة 16.4% تعزى هذه التغيرات لعوامل أخرى غير مستخدمة في الانموذج المقدر، مما يدل على الملاءمة الجيدة لهذا النموذج. وهذه النتيجة تتوافق مع الواقع الاقتصادي في العراق؛ ذلك لأن الموازنة العامة مرتبطة بتغيرات أسعار النفط، والإيرادات المتأتية من تصدير النفط الخام، فضلاً عن عوامل محلية كتغيرات أسعار الصرف الأجنبي ومعدلات نمو الناتج الحقيقي.
 - ❖ **الدلالة الإحصائية الكلية:** تؤكد إحصائية F-statistic البالغة 53.10 مع قيمة Prob. البالغة 0.000000 (أقل من 5%) على إن الدلالة الإحصائية للنموذج ككل.
 - ❖ **قيم كل من (AIC) و (SC) و (HC):** تشير قيمهم المنخفضة نسبياً والبالغة 0.568220 و 0.830504 و 0.673591 (على التوالي) إلى أن النموذج المقدر هو الأفضل في القياس؛ لأنه كلما انخفضت قيم هذه المعايير فذلك يعني أن النموذج المقدر لديه الكفاءة العالية بتفسير المعلومات للبيانات، إذ إن هذا النموذج يكون ملائم مع ما هو متاح من بيانات للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة (Enders، 2014، 79 - 85).
 - ❖ **إحصائية Durbin-Watson:** بلغت 1.95 وهي قيمة قريبة من 2، لذلك فإن الإحصائية المحتسبة تشير إلى إن النموذج المقدر لا يعاني من وجود ارتباط ذاتي بين البواقي.
- ب. **التحليل الاقتصادي لأثر المتغيرات:** تشير النتائج إلى الآتي:
 - ✓ **أثر الوضع المالي المتأخر Ln ES(-1):** بلغت قيمة معاملته 0.742 وبمعنوية إحصائية ($0.0000 < 0.05$). عليه فإن هذا المتغير للفترة السابقة Ln ES(-1) إذ تغير بنسبة 1% سوف يؤدي إلى تحسن الوضع المالي للفترة الحالية Ln ES بنسبة 0.742%، على فرض ثبات باقي العوامل الأخرى. وهذا الأمر يتوافق مع النظرية الاقتصادية فعند حدوث فائض مالي في الموازنة العامة للسنة السابقة نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وإن هذا الفائض المفروض أن يتم تدويره للسنة التي تليها بما يعزز من القدرة المالية والاقتصادية للبلد، في حالة الاستفادة من هذا الفائض في مجالات اقتصادية تحقق عوائد مالية واقتصادية تساعد على تمويل البرامج التنموية للاقتصاد المحلي. ما سبق بما يدعم تأثير الحساب الجاري في الفائض المالي بالموازنة العامة العراقية.
 - ✓ **أثر الوضع الخارجي الحالي Ln FS:** بلغ معامل هذا المتغير للفترة الحالية Ln FS قيمة 0.523 وهي قيمة موجبة وذو دلالة إحصائية إذ بلغت قيمة Prob. 0.0000، والتي هي أقل من 5%. عليه فعند تغير Ln ES بنسبة 1% (تحسن في الحساب الجاري بهذه النسبة) يؤدي إلى تحسن الوضع المالي بنسبة 0.523%، بافتراض بقاء العوامل الأخرى دون تغير. وهذا يتوافق مع الواقع الاقتصادي العراقي، إذ تعتمد الموازنة العامة في العراق على الإيرادات النفطية، فعند زيادة الصادرات النفطية (تحقق فائض في الحساب الجاري) يؤدي إلى زيادة الموارد المالية التي تذهب أغلبها باتجاه تمويل الموازنة ومن الاقتصاد العراقي.

✓ **الأثر المتأخر لـ Ln FS(-1):** بلغ معامل المتغير قيمة مقارنة لـ -0.500، وهي ذات معنوية إحصائية لأن (Prob. = 0.0000 < 0.05). عليه بافتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة فإن تغير Ln FS(-1) بنسبة 1% يؤدي إلى تغير سلبي في Ln FS بنسبة 0.500%. يشير إلى أن الإنفاق العام في العراق ينخفض نتيجة حدوث عجز مالي في الفترة السابقة، وهذا متوافق مع المنطق الاقتصادي.

✓ **أثر النمو الاقتصادي الحقيقي Ln RGDP:** بلغ معامل قيمته 0.329، وبمعنوية إحصائية لأن قيمة Prob. كانت أقل من 5% (0.0075 < 0.05). عليه فإن أثر النمو الاقتصادي للفترة الحالية Ln RGDP في الوضع المالي الحالي Ln FS هو أثر موجب، فإذا تغير Ln RGDP بنسبة 1% يؤدي لتحسن Ln FS بنسبة 0.329% (على افتراض ثبات باقي العوامل). يشير الضعف النسبي لتأثير النمو الاقتصادي في العراق (بنسبة 0.329%) إلى محدودية تأثير القطاع غير النفطي على الإيرادات بصورة إجمالية وفي الإيرادات الضريبية بصورة خاصة، وهذا الأمر يتسق مع هيمنة القطاع النفطي العراقي (بنسبة مرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي).

✓ **أثر أسعار النفط (LNOP):** إن هذا الأثر موجب وقوي إذ بلغت قيمة معامل أسعار النفط للفترة الحالية Ln OP 0.859، وبمعنوية إحصائية لأن (0.0000 < 0.05). بذلك فإن Ln OP زيادته بنسبة 1% يؤدي إلى تحسن الوضع المالي للسنة الحالية Ln FS بنسبة 0.859% (بافتراض ثبات العوامل الأخرى). وهذا الأمر يتوافق مع الواقع الاقتصادي العراقي، إذ هيمنة الطبيعة الريعية على الاقتصاد عموماً، والموازنة العامة خصوصاً.

✓ **أثر سعر الصرف الأجنبي Ln ER:** كان ذو أثر سالب، فقد بلغت قيمة معامل المتغير في الفترة الحالية Ln ER -0.136، وبمعنوية لأن (0.0056 < 0.05). فعند تغير هذه الأسعار Ln ER بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض الموارد المالية بنسبة -0.136% (بفرض عدم تغير العوامل الأخرى). وهذا يعكس حساسية الوضع المالي للموازنة العامة في العراق لتقلبات قيمة الدينار العراقي، ونتيجة علاقة الموارد المالية الدولار المتأتية من تصدير النفط بتقلبات قيمة الدينار. يعود ذلك إلى أن أي تغير باتجاه ارتفاع هذه الأسعار إلى انخفاض قيمة الدينار العراقي بما يؤدي لزيادة عجز الموازنة العامة، نتيجة زيادة تكلفة الاستيرادات الحكومية من الخارج (كون الاقتصاد العراقي معتمد على المنتجات المستوردة المتنوعة)، وارتفاع خدمة الديون الخارجية بالعملات الأجنبية.

✓ **أثر الاستثمار الأجنبي Ln FI:** بلغت معامل المتغير في الفترة الحالية Ln FI قيمة -0.044، وبمعنوية غير دالة إحصائياً إذ (0.6383 > 0.05). وهذا الأمر يعكس محدودية تأثير الاستثمار الأجنبي Ln FI في تمويل الموازنة العراقية Ln FS، قد يكون بسبب ضعف تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى داخل الاقتصاد العراقي، حيث سجل صافي تدفقات هذه الاستثمارات نسباً سالبة من إجمالي الناتج المحلي في الأعوام الأخيرة (مراجعة الملحق 1)، نتيجة عوامل عديدة منها التعقيدات الإدارية، ووجود بعض مظاهر الفساد المالي والإداري، وتوجه بعض من هذه الاستثمارات (بنسب ضعيفة) نحو القطاع النفطي دون المساهمة المباشرة في الإيرادات العامة في العراق.

أثر تكوين رأس المال Ln FC: سجل معامل هذا المتغير للفترة الحالية قيمة سالبة بلغت -0.367، وبمعنوية غير إحصائية لأن (0.0505 > 0.05). هذا الأثر السالب وغير المعنوي يشير إلى أن الاستثمار المحلي نسب أسهامه الاقتصادي ضعيف نتيجة عوامل عدة مرتبطة بضعف الحماية القانونية لهذا النوع من الاستثمار، خروج بعض رؤوس الأموال للخارج نتيجة الظروف غير المستقرة اقتصادياً وغير الأمانة لحماية هذه الأموال، وانخفاض مؤشرات البيئة الاستثمارية. مما قد يؤدي إلى ضعف أسهام الاستثمارات في تمويل الموازنة العامة في العراق.

✓ **أثر الحد الثابت C:** معامل هذا الحد قيمة 0.170، وبمعنوية غير إحصائية لأن $(0.8155 > 0.05)$. يفسر هذا الحد تأثير المتغيرات غير المدرجة في النموذج المقدر، مثل متغيرات تعبر عن الصدمات السياسية والأمنية التي من الصعوبة قياسها، والتي قد يكون تأثيرها وقتي ويلتقط جزئياً في التقدير القياسي، مما يقلل من الأهمية الهيكلية لتأثير الحد الثابت C واستقراره إحصائياً. فضلاً عن إن عدم دلالة هذا الحد يعود لتأثير هيمنة متغير أسعار النفط على الاقتصاد العراقي وبالأخص الموازنة العامة، بما يعني حساسية الاقتصاد لتقلبات هذا المتغير المهيمن، مقابل ضعف نسبي للتنوع الاقتصادي في العراق.

3-7- تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM: هذا الانموذج يمثل طريقة دقيقة لربط العلاقات في الأجل الطويل بين المتغيرات الاقتصادية وبين العلاقات قصيرة الأجل (الفروق). حيث تقيس معلمة تصحيح الخطأ $CointEq(-1)$ المتباطئة بفترة زمنية واحدة "سرعة التعديل في العودة لحالة التوازن في الأجل الطويل (Narayan، 2004، 194). التي تأخذ قيمة هذا المعامل علامة جبرية ذو إشارة سالبة وتكون معنوية إحصائياً عندما يتجه النموذج نحو التوازن في الأجل الطويل (سليمان، والعبدي، 2022، 8).

ومن أجل تقدير انموذج ECM فمن الضروري وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، ولقد تبين لنا سابقاً وجود هذه العلاقة من خلال نتائج اختبار الحدود (مراجعة الجدول 7)، لذلك فمن الممكن تقدير هذا النموذج ECM. حيث تم عرض نتائج النموذج في الجدول (10) الآتي:

الجدول 10: عرض نتائج انموذج ECM

ARDL Error Correction Regression

Dependent Variable: D(LNFS)

Selected Model: ARDL(1، 1، 0، 0، 0، 0، 0)

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Date: 06/21/25 Time: 05:39

Sample: 2004Q1 2024Q4

Included observations: 83

ECM Regression

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Coefficie

Variable	nt	Std. Error	t-Statistic	Prob.
----------	----	------------	-------------	-------

D(LNES)	0.522843	0.095018	5.502588	0.0000
	-			
CointEq(-1)*	0.257757	0.046309	-5.566068	0.0000
				-
				0.00715
R-squared	0.558126	Mean dependent var		7
				0.43655
Adjusted R-squared	0.552671	S.D. dependent var		7
		Akaike info		0.39954
S.E. of regression	0.291981	criterion		5
				0.45783
Sum squared resid	6.905486	Schwarz criterion		1
	-	Hannan-Quinn		0.42296
Log likelihood	14.58113	criter.		1
Durbin-Watson stat	1.946079			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: تم اعداد الجدول من لدن الباحث بالاعتماد على مخرجات 13 Eviews.

يتبين من الجدول (10) أن قيمة معامل تصحيح الخطأ CointEq(-1) سالبة بلغت -0.257757، وذو معنوية إحصائية لأن قيمة Prob. قد بلغت 0.0000 والتي تعد أقل من مستوى الدلالة 5%. إن قيمة هذا المعامل تشير إلى إن تصحيح الانحراف في الأجل القصير يكون بنسبة 25.7% لأحد المتغيرات المستقلة (النموذج المقدر يشير إلى نتيجة انحراف (الفرق) متغير الوضع الخارجي D(Ln ES) في الأجل القصير)، ليتم التصحيح لقيمة الوضع المالي Ln FS بعودته للتوازن في الأجل الطويل. تعد هذه النسبة مقبولة نسبياً، لأن تصحيح الخطأ يستغرق $(1 \div 0.258 = 3.88)$ ، أي تقريباً ثلاث سنوات و10 أشهر من أجل العودة لحالة التوازن في الأجل الطويل، وبعبارة أخرى أن حدوث صدمة معينة عبر تغير مفاجئ ما في رصيد الحساب الجاري (الوضع الخارجي) فإن الوضع المالي يعود للتوازن بعد ثلاث سنوات و10 أشهر.

8- اختبارات الصلاحية وجودة النموذج المقدر:

8-1- خلو النموذج من المشكلات القياسية: من الضروري إجراء اختبارات لفحص معاناة النموذج المقدر من وجود المشكلات القياسية، فعند التحقق من خلو النموذج (ARDL) من هذه المشكلات فإننا نتأكد من صلاحية تقديرات هذا النموذج ومن جودته، لذلك فقد تم الاعتماد على عدد من الاختبارات للتأكد من أن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً ولا ترتبط ذاتياً وعدم تجانس التباين. فكانت نتائج هذه الاختبارات كما موضحة بالجدول (11) الآتي:

الجدول 11: عرض نتائج اختبارات خلو النموذج من المشكلات القياسية

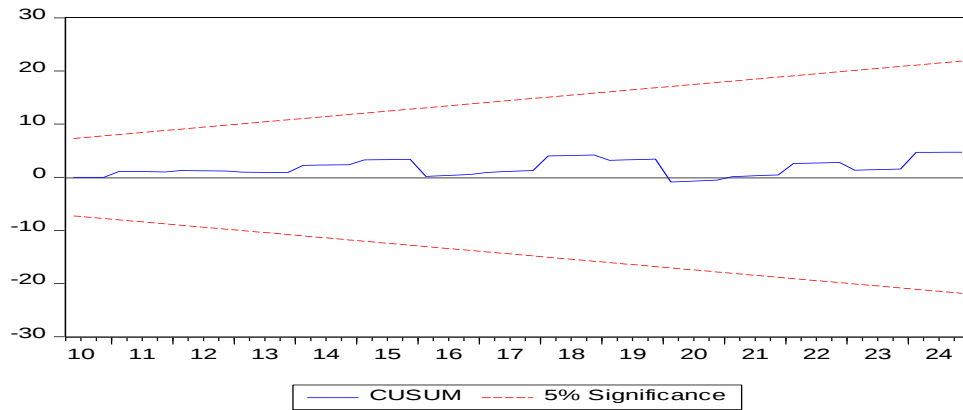
نوع المشكلة	اسم الاختبار	نتائج كل اختبار	قيم Prob.	القرار من وجود المشكلة
التوزيع الطبيعي Normality	Jarque - Bera Test	0.4286	0.8071	خلو النموذج
الارتباط الذاتي Autocorrelation	Breusch-Godfrey Test	0.0979	0.9068	خلو النموذج
عدم تجانس التباين Heteroskedasticity	ARCH Test	0.1282	0.7212	خلو النموذج

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 13.

يتضح من نتائج الاختبارات بشأن وجود المشكلات القياسية في بواقي النموذج المقدر والواردة في الجدول (11) أن قيم Prob. للاختبارات (Jarque – Bera، Breusch-Godfrey، ARCH، بلغت (0.8071 و 0.9068 و 0.7212) على التوالي، وهذه القيم (كل على حدة) هي أكبر من مستوى الدلالة 5%، عليه يكون القرار قبول فرضية العدم H_0 لهذه الاختبارات، وتنص هذه الفرضية على أن البواقي في النموذج المقدر خالية من المشكلات القياسية (التوزيع الطبيعي، والارتباط الذاتي، وعدم تجانس التباين)، بذلك فإن هذا النموذج ذو جودة مقبولة.

9-2- اختبار الاستقرار الهيكلي Structural Stability: وهو يفحص استقرار معاملات النموذج المقدر عبر الزمن، لذلك سيتم اختبار الاستقرار الهيكلي عبر اختبار Cumulative Sum of Residuals Test (CUSUM). فكانت نتائج الاختبار كما موضحة في الشكل (5) الآتي:

الشكل 5: عرض نتائج اختبار (CUSUM)



المصدر: تم اعداد الشكل من قبل الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 13.

يتضح من الشكل (5) أن اختبار (CUSUM) قد تأرجحت نتائجه حول الصفر وضمن الحدود الحرجة (الخطوط الحمراء) عند المستوى 5%، عليه يكون القرار بقبول فرضية العدم H_0 ، والتي تنص على تحقق الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج المقدر. ليظهر هذا الاستقرار أن النموذج نجح في التعامل مع التقلبات (الصدمات) التي واجهها الاقتصاد العراقي، بدون أن تظهر هذه التقلبات على العلاقات الرئيسة بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، عليه فمن الممكن الاعتماد على المعلمات المقدرة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية.

9- الاستنتاجات والتوصيات:

9-1- الاستنتاجات:

توصلت الدراسة إلى إثبات فرضيتها بواسطة تحليل البيانات ونتائج الانموذج (ARDL) المقدر، إذ من الممكن توضيح أهم جوانب هذا التحليل من خلال الاستنتاجات الآتية:

- 1- أظهرت الدراسة أن معدل النمو المركب للوضع المالي (العجز والفائض) في العراق خلال المدة (2004-2024) قد بلغ 12.2%، وهي نسبة سالبة تعكس تدهوراً عاماً في هذا الوضع، والذي يعكس هشاشة الاقتصاد العراقي، نتيجة الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية التي بلغ متوسط اسهامها نسبة 92.2% في الإيرادات العامة للموازنة المالية في العراق، وأظهرت الإيرادات النفطية تقلبات ما بين 36% و 109.5% مما يعرض العراق للصدمات النفطية الخارجية. يضاف إلى ما سبق التوجه الاستهلاكي والتبذيري للنفقات العامة فالمعروف أن الرواتب والأجور للموظفين والعاملين في المؤسسات العامة، والمتقاعدين والإعانات الاجتماعية تشكل نسبة كبيرة من إجمالي الإنفاق العام في العراق.
- 2- شخّصت العلاقة بين الوضع المالي ورصيد الحساب الجاري في العراق خلال مدة الدراسة وجود ارتباط متزامن في جانب الفائض بين المؤشرين ونسبة 66.7% من إجمالي السنوات، وارتباط متزامن في جانب العجز بين المؤشرين بنسبة 14.3% من إجمالي السنوات. وعليه فقد بلغت نسبة التزامن للفائض والعجز بين المؤشرين 81%، مما يؤكد وجود علاقة نسبية قوية بين المؤشرين.
- 3- وضحت الدراسة القياسية للعلاقة المتزامنة بين الوضع المالي ورصيد الحساب الجاري في العراق بأنها علاقة سببية موجبة، ذات اتجاه سببي من الحساب الخارجي نحو الوضع المالي، مما يؤكد فرضية التوأم (نو الاتجاه الاحادي) في الاقتصاد النفطي العراقي، وهذا يتوافق مع نتائج دراسة (عاشور، 2021).

- 4- بيّنت نتائج النموذج المقدّر أن زيادة أسعار النفط بنسبة 1% تؤدي إلى تحسين الوضع المالي 0.859%، مما يبرز الهيمنة النفطية على الاقتصاد العراقي، بالتالي الهيمنة على الجانبين المالي والخارجي، لترتبط التغيرات الاقتصادية والمالية وميزان المدفوعات في العراق بأسعار النفط في الأسواق العالمية وتقلباتها، مما يعزز من مظاهر "المرض الهولندي" في العراق.
- 5- أظهر النمو الاقتصادي الحقيقي Ln RGDP تأثيراً إيجابياً على الوضع المالي Ln FS، حيث بلغ هذا التأثير نسبة 0.329%، مع دلالة إحصائية (Prob. = 0.0075)، مما قد يشير إلى محدودية تأثير القطاعات الاقتصادية غير النفطية في العراق.
- 6- النموذج (ARDL) المقدّر: أظهرت نتيجة معامل تحديد (R-squared) 0.836، أن هذا النموذج يفسر نسبة 83.6% من التغيرات التي تحدث في الوضع المالي Ln FS، والباقي تفسره عوامل أخرى من خارج النموذج، ما يعكس ملائمة مقبولة للبيانات المستخدمة في تقدير النموذج، وأهمية المتغيرات الاقتصادية الداخلة في تقدير تأثير هذه المتغيرات في الوضع المالي في العراق.
- 7- أظهر نموذج تصحيح الخطأ (ECM) المقدّر أن سرعة التعديل بعودة الوضع المالي FS في العراق إلى حالة التوازن في الأجل الطويل تبلغ نسبة 25.7%، مما يعني أن تصحيح الانحراف الحاصل في الأجل القصير سوف يستغرق حوالي 3 سنوات و 10 أشهر من أجل عودة المتغير لحالة التوازن في الأجل الطويل، وهي مدة مقبولة تتناسب مع الواقع الاقتصادي في العراق المعتمد على النفط الخام.

9-2- التوصيات:

تؤكد الاستنتاجات السابقة أهمية تطوير السياسات الاقتصادية (السياسات المالية والنقدية والخارجية) في العراق من أجل تحقيق بيئة اقتصادية مستقرة ومتوازنة، بما يمكن الاقتصاد العراقي من امتصاص الصدمات الخارجية (النفطية)، والداخلية منها الأمنية والسياسية والاقتصادية، من الحصول على نمو اقتصادي مستدام على المدى الطويل. ومن أجل تحقيق ما سبق سوف نقدم التوصيات الآتية:

- 1- **التنويع الاقتصادي:** ينبغي على صانعي القرار الاقتصادي في العراق العمل باتجاه تنويع مصادر إيراداتها العامة وتقليل الاعتماد على الموارد النفطية، من خلال تطوير القطاعات غير النفطية مثل الزراعة والصناعة والسياحة، وتفعيل الضرائب والرسوم غير النفطية.
- 2- **تعزيز الاستقرار المالي:** يتطلب وضع سياسات مالية أكثر استدامة ومرونة للتعامل مع تقلبات أسعار النفط العالمية، بما في ذلك بناء احتياطات مالية كافية وتطبيق قواعد مالية تضمن الانضباط المالي في العراق.
- 3- **بناء بيئة جاذبة للاستثمار:** من أجل تحفيز النمو في القطاعات الاقتصادية غير النفطية، ينبغي بناء بيئة صالحة للأعمال وجاذبة للاستثمارات الأجنبية، عبر تبسيط الإجراءات، ومكافحة الفساد، وتوفير بنية تحتية مناسبة، وبناء حزمة من القوانين والتشريعات الداعمة لتسهيل وجذب الاستثمار بما يضمن جودة مناخ استثمار القطاع الخاص والأجنبي في العراق.
- 4- **إدارة الإنفاق الحكومي بكفاءة:** ينبغي ترشيد الإنفاق الحكومي في العراق وتوجيهه نحو المشاريع التنموية ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي المستدام، مع التركيز على الاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية.

- 5- **تطوير القطاع الخاص:** دعم القطاع الخاص في العراق وتمكينه عبر توفير التمويل اللازم لاستثماراته، وتقديم الحوافز الكافية، وتسهيل الوصول إلى الأسواق، ليكون شريكاً فاعلاً في عملية التنمية الاقتصادية واستدامتها.
- 6- **التركيز على تحسين الحساب الجاري:** بناءً على نتائج الدراسة الحالية التي تشير إلى أن رصيد الحساب الجاري قد يؤثر في وضع الموازنة العامة في العراق، فإنه من الضروري التركيز على تحسين أداء الحساب الجاري في العراق من خلال تعزيز الصادرات غير النفطية وخفض الاستيرادات غير الضرورية.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر العربية:

1. آل طعمة، حيدر حسين أحمد محمد. (2011). تحليل العلاقة بين عجز الموازنة الحكومية وعجز الحساب الجاري: دراسة تطبيقية لظاهرة العجز المزدوج في البلدان النامية، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد.
2. البنك المركزي العراقي. (سنوات مختلفة). التقارير الإحصائية السنوية للمدة (2004 – 2023)، المديرية العامة للإحصاء والابحاث.
3. سليمان، هيفاء يوسف، والبدلي، سعد عبد نجم. (2022). قياس وتحليل العلاقة بين إجمالي تكوين رأس المال الثابت والنتائج المحلي الإجمالي في القطاع الزراعي في إطار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، المجلد 20، العدد 75.
4. الطراونة، محمد سليمان، وجديتاوي، قاسم محمد. (2015). العجز التوام دراسة حالة الأردن للفترة (1980 – 2010)، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، م 2، ع 1.
5. عاشور، إحسان جبر. (2021). قياس وتحليل العلاقة بين عجز الميزان التجاري وعجز الموازنة العامة في العراق للمدة (2003 – 2019)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، م 10، ع 2.
6. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك). (سنوات مختلفة). تقرير الأمين العام للمدة (2004 – 2022)، اعداد سنوية مختلفة.
7. منظمة أوبك. (2023 و 2024). تقديرات أسعار النفط العالمية، المتاحة على موقع المنظمة الأتي: <https://www.opec.org>
8. الموقع الإحصائي للبنك المركزي العراقي: <https://cbiraq.org>
9. ورده، موساوي. (2016). تحليل العلاقة بين العجز الموازني والتوازن الخارجي في الاقتصاد الجزائري (1990 – 2010)، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة يحيى فارس، ع 6.
10. وزارة التخطيط العراقية. (سنوات مختلفة). التقديرات الأولية والفصلية لإجمالي الناتج المحلي للمدة (2020 - 2024)، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.
11. وزارة التخطيط العراقية. (سنوات مختلفة). المجموعة الإحصائية السنوية للمدة (2004 – 2023)، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

- 1- Abell, J. D. (1990). Twin Deficits during the 1980s: An Empirical Investigation, Journal of Macroeconomics, 12(1).
- 2- Anas, M. (2013). Twin Deficits in Morocco: An Empirical Investigation, International Journal of Business and Social Research, 3(7).
- 3- Barro, R. J. (1974). Are Government Bonds Net Wealth? Journal of Political Economy, 82(6).
- 4- Bernheim, B. D. (1987). Ricardian equivalence: An Evaluation of Theory and Evidence. NBER Macroeconomics Annual, 2.
- 5- Brooks, C. (2019). Introductory Econometrics for Finance, 4th Edition, Cambridge University Press.
- 6- Darrat, Ali F. (1998). On Fiscal Policy and the Stock Market, Journal of Money, Credit and Banking, 20 (3).
- 7- Dornbusch, R., & et al. (2011). Macroeconomics, 12th Edition, McGraw-Hill Companies.
- 8- Elmendorf, D. W., & Mankiw, N. G. (1999). Government Debt. In J. B. Taylor & M. Woodford, Handbook of Macroeconomics, 1.
- 9- Enders, W. (2014). Applied Econometric Time Series, 4th Edition, John Wiley & Sons.
- 10- Engle, R. F., & Granger, C. W. J. (1987). Cointegration and Error Correction: Representation, Estimation, and Testing, Econometrica, 55(2).
- 11- Federal Reserve Economic Data (FRED). Table Data - Current Account Balance for Iraq.
- 12- Gujarati, D. N., & Porter, D. C. (2009). Basic Econometrics, 5th Edition, McGraw-Hill/Irwin.
- 13- Hailemareiam, A. F. (2023). The Twin Deficits Hypothesis: An Empirical Analysis for Ethiopia, American Journal of Theoretical and Applied Business, 9(2).
- 14- Hamilton, J. D. (1994). Time Series Analysis. Princeton University Press.
- 15- Hatemi, A., & Shukur, G. (2002). Multivariate – Based Causality Tests of Twin Deficit in the US, Statistics, 26(9), 817-824.
https://fred.stlouisfed.org/data/IRQBCAGDPGDPPT?utm_source=chatgpt.com
- 16- Johansen, S. (1991). Estimation and Hypothesis Testing of Cointegration Vectors in Gaussian Vector Autoregressive Models, Econometrica, 59(6).
- 17- Lütkepohl, H. (2005). New Introduction to Multiple Time Series Analysis, Springer.

- 18-** Marinheiro, C. F. (2008). Ricardian Equivalence, Twin Deficits, and the Feldstein–Horioka Puzzle in Egypt. *Journal of Policy Modeling*, 30(8).
<https://doi.org/10.1016/j.jpolmod.2007.12.001>
- 19-** Narayan, P. K. (2004). Fiji's Tourism Demand: The ARDL Approach to Co-Integration, *Tourism Economics*, 10(2).
- 20-** Pesaran, M. H., & et al. (2001). Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships, *Journal of Applied Econometrics*, 16(3).
- 21-** Wooldridge, J. M. (2010). *Econometric Analysis of Cross Section and Panel Data*. The MIT Press.
- 22-** Wooldridge, J. M. (2016). *Econometrics: A Modern Approach* 6th edition, Cengage Learning.
- 23-** World Bank. (2024). World development indicators (2004–2024). Retrieved from <http://data.worldbank.org>

الملحق 1: تطور بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة (2004 – 2024)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2007=100) (مليون دينار)	معدل التغير السني (%)	إجمالي تكوين رأس المال الثابت / الناتج المحلي الإجمالي (%)	صافي التدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي المباشر / الناتج المحلي الإجمالي (%)	أسعار الصرف الرسمي (دينار / دولار)	معدل التغير السني (%)
2004	101845.3	—	17	0.8	1453.3	—
2005	103551.4	1.7	22	1.0	1468.7	1.1
2006	109389.9	5.6	19	0.6	1467.4	-0.1
2007	111455.8	1.9	9	1.1	1254.7	-14.5
2008	120626.5	8.2	15	1.4	1193.1	-4.9
2009	124702.1	3.4	11	1.4	1170	-1.9
2010	132687.0	6.4	16	1.0	1170	0.0
2011	142700.2	7.5	17	1.1	1170	0.0
2012	162587.5	13.9	13	1.6	1166.2	-0.3
2013	174990.2	7.6	20	-1.0	1166	0.0
2014	178951.4	2.3	18	-4.5	1166	0.0
2015	183616.3	2.6	20	-4.5	1167.3	0.1
2016	208932.1	13.8	18	-3.8	1182	1.3
2017	205130.1	-1.8	18	-2.7	1184	0.2

-0.1	1182.8	-2.1	18	2.6	210532.9	2018
-0.1	1182	-1.3	23	5.5	222141.2	2019
0.9	1192.2	-1.6	22	-12.0	195402.5	2020
21.6	1450	-1.3	21	1.5	198337.8	2021
0.0	1450	-0.7	22	8.0	214123.7	2022
-9.3	1315.8	-2.1	**23	0.5	215232.2	2023
-1.2	1300	**2.2	**20	-1.5	211906.3	2024

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاستناد إلى:

- وزارة التخطيط العراقية. (سنوات مختلفة). المجموعة الإحصائية السنوية للمدة (2004 – 2023)، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، صفحات متفرقة.

- وزارة التخطيط العراقية. (سنوات مختلفة). التقديرات الأولية والفصلية لإجمالي الناتج المحلي للمدة (2020 - 2024)، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، صفحات متفرقة.

- البنك المركزي العراقي. (سنوات مختلفة). التقارير الإحصائية السنوية للمدة (2004 – 2023)، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، صفحات متفرقة.

- الموقع الإحصائي للبنك المركزي العراقي: <https://cbiraq.org>

* World Bank. (2024). World development indicators (2004–2024). Retrieved from

<http://data.worldbank.org>

- معدلات التغير السنوية الواردة في الجدول تم استخراجها من قبل الباحث.

** تقديرات.